كلية العلوم الاقتصادية و جامعة ابن خلدون – تيارت –

التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة : علوم التسيير تخصص : إدارة مالية

فعالية الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية

(البنك الوطني الجزائري نموذجا)

اعداد الطلبة :

- بن شعيب زكرياء
- بن شعيب براهيم

الأستاذ المشرف: بوزكري جمال

لجنة المناقشة :

اسم و لقب الاستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
يماني ليلى	استاذ محاضر – أ –	رئيسا
بوزكري جمال	استاذ محاضر – ب –	مشرفا و مقررا
عثماني أمينة	استاذ محاضر – ب –	مناقشا
شبلاوي ابراهيم	استاذ محاضر – ب –	مناقشا

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ : .....

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا أداء هذا الواجب ووفقنا انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في

تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

بوزكري جمال

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا على إتمام هذا البحث و لا يفوتنا أن نشكر كل موظفي البنك الوطني الجزائري "وكالة تيارت"

اهـــــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى

إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما

أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي

الى اخوتي و اخواتي

إلى من عمل معنا بكد بغية إتمام هذا العمل

إلى جميع أساتذة قسم التسيير إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر فرع

ادارة مالية دفعة 2021/ 2022

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
اهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	ا–هـ

الفصل الأول : الاطار النظري للنظام المصرفي

تمهيد	8
المبحث الأول : البنوك التجارية النشأة و التطور	9
المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية	9
المطلب الثاني : نشأة و تطور البنوك التجارية	10
المطلب الثالث : أهمية و أنواع البنوك التجارية	12
المبحث الثاني : النظام المصرفي الإسلامي	15
المطلب الأول : تعريف و نشأة البنوك الاسلامية	15
المطلب الثاني : خصائص و اهداف الصيرفة الاسلامية	18
المطلب الثالث : موارد و وظائف البنوك الإسلامية	23

خلاصة الفصل	28

الفصل الثاني : دراسة مدى فعالية الصيرفة الإسلامية

تمهيد	30
المبحث الأول : اليات الصيرفة الإسلامية في العملية الاقتصادية	30
المطلب الأول : اهم صيغ التمويل في الصيرفة الاسلامية	30
المطلب الثاني : علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك الأخرى	34
المبحث الثاني : فعالية الصيرفة الإسلامية في البنوك : البنك الوطني الجزائري نموذجا	40
المطلب الأول : نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري	40
المطلب الثاني : بطاقة تعريفية لوكالة تيارت الرئيسية 540	43
المطلب الثالث : تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت الرئيسية 540	46
خلاصة الفصل	59

الخاتمة	61
قائمة المراجع	64
الملاحق	67
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم الفروقات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	37
02	توزيع موظفي وكالة تيارت 540	44
03	إحصائيات حول الصيغ الإسلامية في وكالة تيارت إلى غاية 2022/04/30	51
04	مفتاح توزيع الأرباح لحساب الاستثمار الغير مقيد	55
05	مفتاح توزيع الأرباح لحساب التوفير الإسلامي	57
06	إحصائيات حول الحسابات البنكية الإسلامية في وكالة تيارتBNA	58

قائمة الأشكال و المخططات

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أنواع البنوك من حيث طبيعة النشاط	13
2	أنواع البنوك من حيث شكل الملكية	13
3	أنواع البنوك من حيث جنسيتها	14
4	أنواع البنوك من حيث تفرعها	14
5	أنواع البنوك من حيث شرعية العمليات	14
6	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	42
7	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	45

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
1	الاجارة العقارية المنتهية بالتمليك
2	الاجارة
3	المرابحة للسيارات
4	المرابحة للعقار
5	شهادة المطابقة الشرعية :النافذة الإسلامية
6	شهادة المطابقة الشرعية :الإجارة المنتهية بالتمليك (العتاد)
7	شهادة المطابقة الشرعية :المرابحة للسيارات
8	شهادة المطابقة الشرعية : المرابحة للتجهيزات
9	شهادة المطابقة الشرعية :حساب الإستثمار الاسلامي الغير مقيد
10	شهادة المطابقة الشرعية : حساب التوفير الإسلامي للشباب (القصر)
11	شهادة المطابقة الشرعية : حساب ودائع تحت الطلب
12	شهادة المطابقة الشرعية : حساب الجاري الإسلامي
13	شهادة المطابقة الشرعية : المرابحة العقارية
14	شهادة المطابقة الشرعية : حساب التوفير الإسلامي

مقدمة

مقدمة:

كانت الفوائد اساس التعامل للبنوك منذ نشأتها ، لذا فكر عدد من علماء الاقتصاد والشريعة المسلمين أن لا يكون هناك حرمان من التنمية والاستثمار بسبب حرمة الفوائد (الربا)، وباجتهادات الكثير من العلماء و المفكرين المسلمين ظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلى الفوائد أخذا وعطاء ، وذلك انطلاقا من الآية الكريمة (ألذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذالك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا و احل الله البيع وحرم الربا فمن جائه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف و امره الى الله و من عاد فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون } البقرة275

ونظرا للتطور السريع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في البلدان الإسلامية ونظرا لدورها البارز في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه تحتم على هذه البلدان إعادة التفكير في تطوير أنظمتها المصرفية للتجاوب مع هذا النوع من التمويل ومحاولة تحويلها إلى استخدام الصيرفة الإسلامية، والجزائر كغيرها من بلدان العالم تسعى لاستخدام هذا النوع من التمويل خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها والأزمة المالية التي تكاد تعصف بها.

وهذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من الأصوات التي تنادي بتطبيق النظام المالي الإسلامي الذي يقوم على الضوابط والقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي تستبعد المعاملات القائمة على الفائدة الربوية والمجازفات في تنظيم أعمالها التمويلية لتحقيق التوازن بين دائرتي الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، ما يؤدي في الأخير إلى المحافظة على الاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي لذلك تتلخص إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

إشكالية الدراسة: ما مدى فعالية الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية ؟

بناءا على الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الأتية :

1- هل يوجد إقبال على المنتجات المالية الإسلامية لدى البنوك التجارية في الجزائر؟
2- هل يوجد وعي كاف لدى البنوك التجارية للاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية؟
3- ما هي الآليات التي تعتمدها الجزائر لتطوير الصيرفة الإسلامية؟

فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات سابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ يوجد اقبال وطلبات من طرف العملاء على المنتجات المالية الاسلامية بالبنوك التجارية.
- ✓ يوجد وعي كاف لدى البنوك التجارية للاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية.
- ✓ تقوم الجزائر بجهود مقبولة في مجال تطوير الصيرفة الإسلامية.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

- ✓ أهمية النظام المصرفي لما يقوم به من عمليات تمويل والدعم وتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية وتسهيل
- ✓ عملية اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.
- ✓ كما يستمد أهميته من أهمية إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي مازالت تتخبط في المشاكل ومتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة التي جزء منها يعتمد على عصرنة النظام واعتماد الصيرفة الإلكترونية والصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص.

أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على أهم المنتجات المالية الإسلامية
- ✓ التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية : البنك الوطني الجزائري نموذجا .
- ✓ التعرف على امكانية تطبيق الصيرفة الإسلامية بالبنوك التجارية .
- ✓ بيان التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية ومتطلبات نجاحها.

مبررات اختيار الموضوع: تم اختيار الموضوع بناءا على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ حداثة الموضوع وقلة الدراسات في هذا المجال وخاصة على المستوى الوطني.
- ✓ الميولات الذاتية للطالبين حول المواضيع المتعلقة بالنظام المالي الإسلامي.

منهج الدراسة:

حتى تستكمل الدراسة جميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي للدراسة.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود الموضوعية: ممثلة في أهم المفاهيم المعتمدة من خلال الدراسات المتمثلة في الكتب والمجلات والدراسات السابقة : البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية.

الحدود المكانية: عينة من بنك عمومي بولاية تيارت: البنك الوطني الجزائري BNA وكالة 00540.

الحدود الزمنية: شهر افريل – جوان 2022

صعوبات الدراسة: واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء عملية إنجاز هذه الدراسة نعرض أهمها فيما يلي:

- ✓ تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة مما يصعب دراسته من كل الجوانب.
- ✓ الاختلافات الفقهية والمذهبية حول المنتجات المالية الإسلامية.

الدراسات السابقة: فيما يخص موضوع واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها، وبعد الإطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تبين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع من خلال التطرق الى البنوك الإسلامية والمنتجات المالية الإسلامية.

1- **دراسة قام بها عمر محمد فهد شيخ عثمان بعنوان إدارة الموجودات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية:** شهادة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2009/2010 ، تطرقت هذه الدراسة إلى التعريف بالبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وكيفية إدارة السيولة الموجودة في هذه البنوك مع استخدام أسلوب تحليلي تطبيقي مقارن ومن أهداف هذه الدراسة:
   - ✓ معرفة فيما إذا كانت المصارف التقليدية والإسلامية تنوع استثمار فائض السيولة لديها.
   - ✓ مقارنة اختلاف درجة المخاطر لدى المصارف التقليدية عن درجتها لدى المصارف الإسلامية.
   - ✓ دراسة اختلاف معدل العائد على حقوق المساهمين (مؤشر الربحية) لدى المصارف التقليدية عن معدله لدى المصارف الإسلامية.

أما أهم النتائج المتوصل إليها:

- ✓ هناك أهمية كبيرة لإدارة الموجودات لدى كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.
- ✓ لم يكن هناك فروق معنوية لمعدل العائد على حقوق المساهمين لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية رغم اختلاف اهدافهما.

- ✓ تتميز المصارف التقليدية بانخفاض درجة المخاطر لديها والسبب في ذلك ممارستها عمليات إقراض النقد الذي ينتج عنه مخاطر ائتمانية، بينما تعمل المصارف الإسلامية وفق قاعدة (الخراج بالضمان)، والذي ينتج عنه مخاطر أدوات الاستثمار الإسلامية ومخاطر ائتمانية.

2- **دراسة قامت بها بوحيضر رقية: إستراتجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة:** شهادة دكتوراه العلوم في العلوم التسيير ،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2012 ، تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية البنوك الإسلامية واختبار واقع البنوك الإسلامية وإرشادها إلى أكثر الطرق نجاعة في مواجهة منافسيها ومن أهداف هذه الدراسة:

- ✓ التعرف على البنوك الإسلامية وواقعها في مختلف البلدان وأهم المشاكل التي تواجهها.

التعرف على ضوابط التنافس وفقا للشريعة الإسلامية.

معرف أهم المنتجات وأهم الاستراتجيات التنافسية التي تستخدمها البنوك الإسلامية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يشهد قطاع البنوك الإسلامية حاليا منافسة تختلف شدتها من دولة لأخرى.
- ✓ يتزايد ضغط البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية باستمرار سواء عن طريق نوافذها الإسلامية أو عن طريق ضغط منتجاتها التقليدية لغياب الوعي المصرفي الإسلامي.
- ✓ رغم أن النوافذ الإسلامية تشكل منافس قوي للبنوك الإسلامية الكاملة، إلا أنه كان لها الفضل في توسع تواجد المصرفية الإسلامية في الكثير من الدول.

3- **دراسة قام بها شلالي رياض التمويل البنكي بين الطرق التقليدية والطرق الإسلامية:** شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2011/2012 ، استعرض فيها المقارنة بين طرق تمويل للبنوك التجارية وطرق التمويل للبنوك الإسلامية، ومن أهداف دراسته:

- ✓ التعرف على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.
- ✓ إعطاء صورة واضحة عن أنواع التمويل البنكي التقليدي والإسلامي.
- ✓ توضيح الفرق بين التمويل البنكي التقليدي والتمويل البنكي الإسلامي.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ تهدف كل من البنوك الإسلامية والتقليدية إلى تحسين وتطوير مسائل تمويلها لجذب مزيد من الزبائن.

- ✓ تتيح صيغ التمويل الإسلامي لطالبي التمويل الاختيار بين عقود التمويل التي تناسب نوعية نشاطه.
- ✓ إن عملية التمويل في البنوك الإسلامية والتقليدية تتعرض لجميع المخاطر إلا أن الصيغ الإسلامية تختلف
- ✓ عنها بحكم بنية عقودها.
- ✓ إن أكثر المخاطر التي تتعرض لها البنوك هي مخاطر العملاء التي تؤدي إلى مخاطر عدم التسديد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة تبين أن هناك عدد كبيرا من المتغيرات التي يمكن القول إنها تساهم في تفسير واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر منها: منافسة البنوك، توفر الخدمة (نوافذ إسلامية)، رضا العملاء ، لكن هذه الدراسة جاءت لتهتم بعوامل مهنية واقعية أكثر من اهتمامها بأبعاد المادية المتصلة بالمزيج التسويقي على إعتبار أن هذا العامل يعتبر مقياسا لتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحديدا، فهذه الدراسة تستخدم أبعاد مثل: صيغ التمويل الموجودة بالبنوك التجارية، تعرف العاملين على المنتجات المالية الإسلامية، إمكانية تعامل البنوك التجارية بالصيرفة الإسلامية، وهذه العوامل كافية لتفسير واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

هيكل الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى فصلين ، حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للنظام المصرفي يحتوي على مبحثين سنتعرض من خلال المبحث الأول إلى البنوك التجارية النشاة و التطور ، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه النظام المصرفي الاسلامي . أما الفصل الثاني فسيتطرق الى دراسة مدى فعالية الصيفة الاسلامية و يحتوي على مبحثين ، المبحث الاول يتحدث على اليات الصيرفة الاسلامية في العملية الاقتصادية و المبحث الثاني عن فعالية الصيرفة الاسلامية في البنوك : البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 نموذجا فسيخصص للدراسة التطبيقية من خلال معالجة البيانات المجمعة ، ثم سنختم الموضوع بخاتمة تحتوي على أهم النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنظام المصرفي

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي

تمهيد :

يحتل النظام المصرفي مكانة هامة و مميزة في الحياة الإقتصادية الحديثة ،حيث يمثل العمود الاساسي لعملية التنمية الإقتصادية ، و لقد حضي النظام المصرفي بإهتمام بالغ في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، و ذلك لما يقوم به من جمع المدخرات و توجيهها نحو الإستثمارت لدعم الإقتصاد .

ويلعب النظام المصرفي دورا فعالا في تحريك السياسة النقدية و المالية للبلاد و خلق إستقرار إقتصادي على المدى القصير و الطويل منه و منه الرفع من مستوى الناتج الوطني .

و منذ بدايات القرن الثامن عشر ، اتبع النظام المصرفي سياسة تعتمد على أساس الفائدة لإقراض الأموال لمن يحتاجها ، و بدون أي بديل متوفر ،حيث لم يكن للناس خيار أخر دون الإقتراض بمعدل فائدة عالية في العادة ، و قد أدى ذلك إلى تكوين منظومة غير عادلة جلبت للناس المزيد من المشاق التي هم في غنى عنها .

و بذلك ضهرت الحاجة إلى نظام مصرفي عادل إلى ميلاد النظام المصرفي الاسلامي و قد كان هدفه يتمحور حول توفير بديل مالي يتسم بالعدل و الشفافية و الأهم من ذلك أن يكون مصدر للنمو دون الجوء إلى معدلات الفائدة حيث يعتمد على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة .

و لتسليط الضوء على النظام المصرفي و كذا النظام المصرفي الاسلامي و محاولة الألمام بجميع جوانبه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين و هي :

المبحث الأول : البنوك التجارية النشأة و التطور

المبحث الثاني : النظام المصرفي الاسلامي

المبحث الأول: البنوك التجارية النشأة والتطور

تم التطرق في هذا لمبحث إلى ماهية البنوك التجارية و كذا نشأتها و مراحل تطورها ، مع إيضاح الأهمية التي تلعبها البنوك التجارية في الإقتصاد و كذا أنواعها .

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية:

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الايطالية وهي كلمة" BANCO" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

فالبنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى.

بالرغم من تعدد التعاريف المرتبطة بالبنوك التّجارية فهي تفيد بأن البنك التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة، تعمل في السوق النقدي وتطّلع أساسا لتلقي الودائع بمختلف أنواعها، كما تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل .

يعتبر البنك التجاري وسيطا ينصب عمله على التعامل بالنقود، يرتكز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وإنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود. [1]

أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومى وتباشر عمليات تنمية

[1] العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكتروني، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2007، ص 4.

الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي. [2]

المطلب الثاني: نشاة وتطور البنوك التجارية

أولا: في العالم

تشير الوثائق التاريخية أن بداية الظهور الشكلي لتعاملات التجارية في بلاد ما بين النهرين في حدود عام قبل الميلاد وأيضا للمبادئ التي وضعها "حمورابي "حوالي عام قبل الميلاد التي تعتبر من أقدم النصوص المعرفية في التاريخ فيما يخص عمليات الإيداع والإقراض والفائدة والضمانات، إلى أنه ترجع نشأة البنوك بالمفهوم الحديث إلى منتصف القرن الثاني عشر بعد الميلاد باعتبار أن أول بنك جدير بهذا الاسم هو بنك The Banks of Venice الذي أسس في مدينة فينسيا الإيطالية (البندقية) سنة1157. [3]

ومنها انتشرت البنوك إلى بقية البلدان الأوروبية كهولندا التي تأسس أول بنك فيها باسم بنك "أمستردام" سنة 1609، ثم بنك "هامبورغ" بألمانية سنة 1619، وبنك إنجلترا سنة 1694 وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول سنة 1800 ثم انتشرت البنوك في كافة أنحاء العالم، حيث تطورت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم وقد ساهمت تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية في تنوع وتعدد العمليات البنكية مما استدعى تخصيص البنوك في أنواع معينة من العمليات فظهرت بنوك متخصصة كالبنوك التجارية والبنوك الصناعية والزراعية وغيرها.[4]

وبمجيء الثورة الصناعية والدول في عصرنة الإنتاج أدت البنوك تتوسع في القرن 19 تشكل مساهمات واعتبارا من النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها

[2] محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط 1، دار وفاء لدنيا للنشر والتوزيع، 2007، ص 7.

[3] إسماعيل علي عباس، هاني عبد الأمير الفيلي، محاسبة البنوك، ط 3، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 15.

[4] زهير الحدرب، لؤي وديان، محاسبة البنوك، ط 1، دار البادية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 12.

فروع في كل مكان وكان لها أثر كبير في تمويل العمليات التجارية واستخدام شهادات الإيداع لحاملها والتي انطلق منها الشيك في تسوية المعاملات.[5]

ثانيا: في الجزائر

لقد شهد النظام المصرفي في الجزائر العديد من التطورات التي مر بعدة مراحل، ومن ابرز هذه المراحل :

أ- مرحلة ما قبل الإستقلال:

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كامتداد حتمي للنظام المصرفي الفرنسي، ونتيجة لذلك كانت تتمتع الجزائر قبل الاستقلال بوجود شبكة واسعة من المصارف والمؤسسات المالية هي الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى، والسبب هو اعتبار الجزائر موطنا دائما ومقرا للمعمرين المحتلين.[6]

تميز النظام المصرفي قبل استقلال الجزائر بوجود أكثر من 24 بنكا أجنبيا خاصا أغلبها من جنسية فرنسية وبالإضافة لذلك كانت هناك سوق رأسمالية صغيرة وشركتان للتأمين وصناديق البريد اللودائع والادخار. كما أنه بعد احتلال فرنسا للجزائر تم تنظيم الجهاز المالي والمصرفي ليلبي حاجيات المستعمرين ويخدم التجارة الخارجية ما بين الجزائر وفرنسا أي أن هذا التنظيم لم يأخذ في الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني ومصالح الشعب الجزائري، لهذا كانت أغلب البنوك المتواجدة في الجزائر عبارة عن فروع للبنوك الفرنسية.[7]

ب- مرحلة مابعد الإستقلال:

ورثت الجزائر عشية الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، لكنه تابع للمستعمر الفرنسي، وقائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي، ونتيجة لذلك واجهت وضعا اقتصاديا مزريا وصعبا، بسبب النتائج التي

[5] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط 4، ديوان المطلبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 27.

[6] بلعزوز بن علي، عاشور كنوش، واقع المنظومة الجزائرية ومنهج الإصلاح، الملتقى الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2004، ص 490.

[7] زهير زواش، دور نظام الدفع االلكتروني في تحسين المعامالت المصرفية، ، مذكرة ماجستير في العلوم االقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011، ص 116

خلفتها الحرب التحريرية، إلى جانب ذلك المغادرة الجماعية للمعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي في الجزائر.[8]

ولهذا عملت الجزائر بعد الاستقلال على تكوين نظام مصرفي مستقلا وخاصا بها ، وتشكل في البداية من مؤسسات تابعة للاقتصاد الفرنسي مبنية على القواعد التي تحكم السوق المصرفية الفرنسية، واستمر هذا الوضع حتى منتصف الستينات أين بدأت مرحلة التأميم، ثم تلتها في السبعينات والثمانينات مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي عكست التوجهات السياسية والاقتصادية آنذاك، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في التسعينات.[9]

المطلب الثالث: أهمية وانواع البنوك

أولا: أهمية البنوك

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلي:

1. بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
2. بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد .
3. نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية .
4. يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة
5. الأجل.

[8] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 2.

[9] العيد صوفان، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برامج الخصخصة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطيمة، 2011، ص 11.

6. أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود .
7. بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة
8. للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها .
9. تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها. [10]

ثانيا: أنواع البنوك

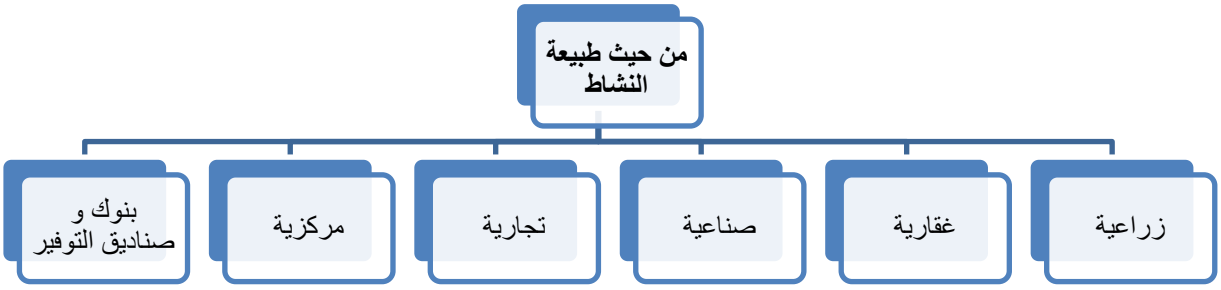

مخطط رقم (1) أنواع البنوك من حيث طبيعة النشاط

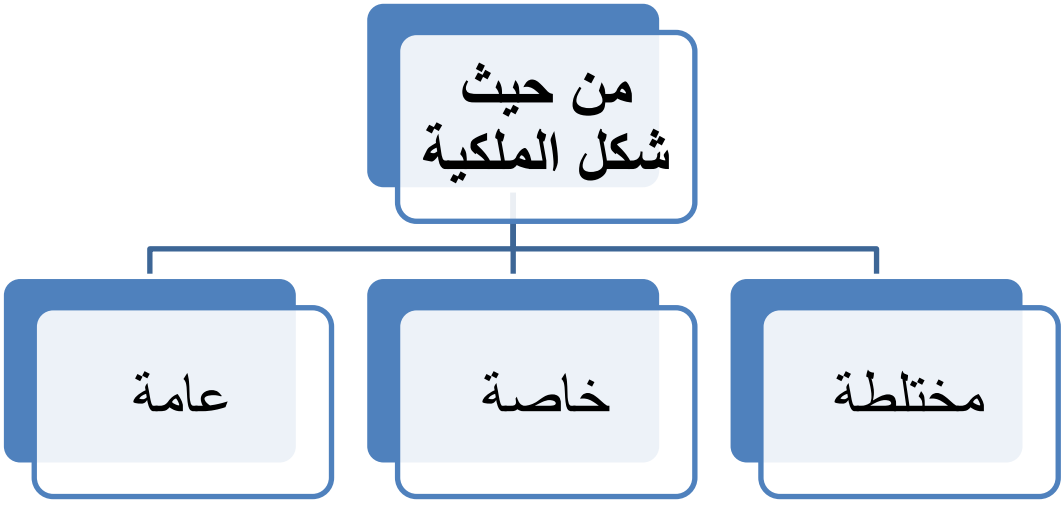

مخطط رقم (2) أنواع البنوك من حيث شكل الملكية

[10] ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي، السحاب للنشر والتزيع، 2010، ص 16.

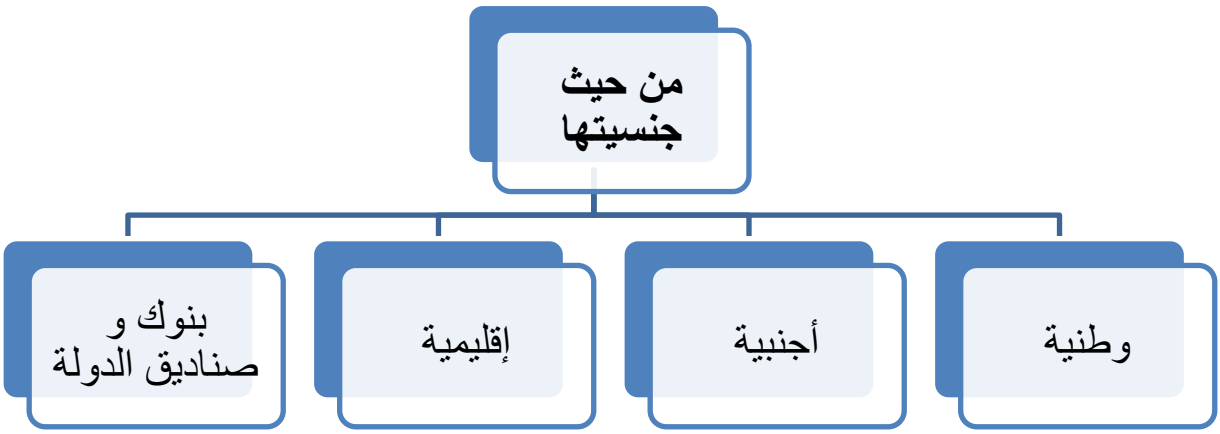

مخطط رقم (3) أنواع البنوك من حيث جنسيتها

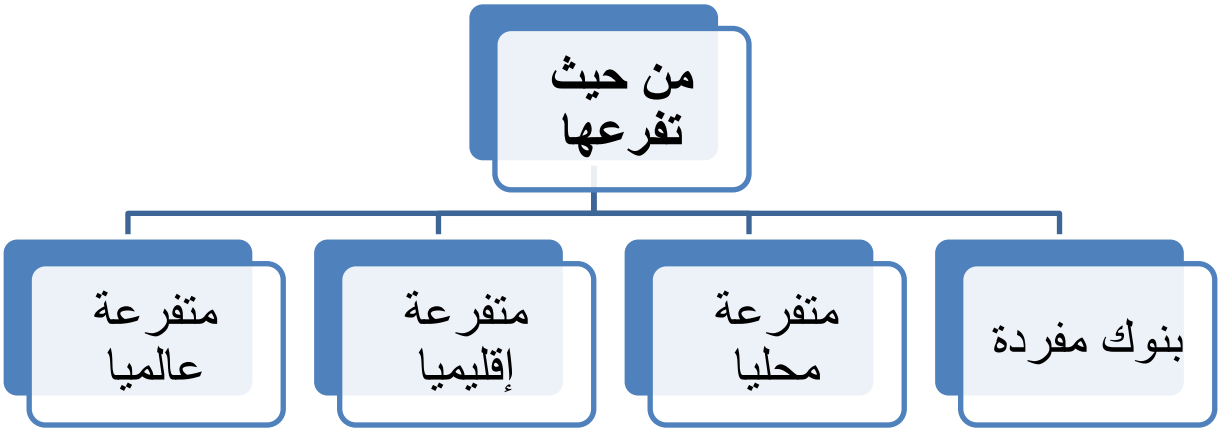

مخطط رقم (4) أنواع البنوك من حيث تفرعها

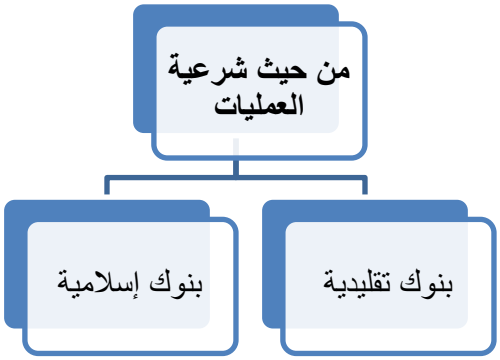

مخطط رقم (5) أنواع البنوك من حيث شرعية العمليات

المبحث الثاني: النظام المصرفي الإسلامي

نظرا للدور الكبير الذي النظام المصرفي الاسلامي في المجال الإقتصادي بات من الضروري التعريف و الإهتمام أكثر بالنظام المصرفي الاسلامي و عليه تم التطرق في هذا المبحث إلى تعريق و نشأة البنوك الإسلامية و كذا خصائصها و أهداف الصيرفة الإسلامية ،و أهم موارد و ووظائف الصيرفة الاسلامية

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية

الفرع الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية:

توجد عدة تعريفات للصيرفة الإسلامية والبنوك الإسلامية نذكر منها:

التعريف الأول: البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.

التعريف الثاني: البنوك الإسلامية قدمت إضافات جديدة على المهام التقليدية للبنوك التجارية لتجعل من البنك الإسلامي أداة تحقيق وتعميق لكل ما هو مرتبط بالقيم الروحية، ومركزة للإشعاع، ومدرسة للتربية، وسبيط عملية إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية.

التعريف الثالث: البنك الإسلامي يساهم في القيام بتطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة في أنه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات، وأنه يضع في اعتباره تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي.[11]

التعريف الرابع: كما يعرف بأنه :"واسطة مالية تقوم بتجميع المدخرات و تحريكها،نظير حصة من الربح في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة و المشاركة المتاجرة

[11] **شهاب أحمد سعيدي العزعزي**، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 11

الاستثمار المباشر،و تقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية نظير اجر بما يضمن القسط و التنمية و الاستقرار[12]. "

التعريف الخامس: هي نظام مصرفي يستمد أحكامه من فقه المعاملات في الرشيعة الإسلامية، إذ تنضبط صيغ استقطابها وتوظيفها للأموال بضوابط الشريعة الإسلامية ووفقا لصيغ البيوع والمشاركة. [13]

التعريف السادس: يعرف الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بقوله: «مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية». [14]

ومن خلال التعريفات السالف ذكرها يمكننا أن نستخلص أن المصارف الإسلامية هي بنوك تعمل تحت الشريعة الإسلامية في المعملات المالية، بحيث تعتمد النظام الإسلام في الإبتعاد عن المعاملات الربوية وإضفاء طابع إسلامي على خدماتها.

الفرع الثاني: نشأة الصيرفة الإسلامية:[15]

لقد ظهرت المصارف في البلاد العربية قبل أكثر من قرن ونصف، فدخلت المصارف الربوية البلاد العربية عام 1898 م عندما أنشئ المصرف الأهلي المصري في مصر براس مال قدره خمسمائة ألف جنيه إسترليني، وترأس هذا المصرف (طلعت حرب) الذي قام في الاستثمار الصناعي في النسيج والقطن والحديد والصلب وهذه الصناعات تعتمد عليها مصر حتى اليوم .

---

[12] **عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، عبدلي هالة**، الصيرفة الإسلامية في الجزائر" واقع و تحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 07، العدد 2، جوان 2020، ص 66.

[13] سعيدة تلخوخ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المشتذامة المجلذ 65 العذد 60 جوان 2021 ،ص 59.

[14] نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، ط 1، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020، ص 9.

[15] بن عيسى بن علية، الصيرفة الاسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر، بدون سنة، ص 263.

إن هذه المصارف تقوم على الربا والمعاملات المحرمة شرعا، فكان نشاطها محدودة، والتعامل معها بحذر وقلق، ولقد كانت وظيفة المصرف التجاري نقدية ثم تطورت إلى الوظيفة الاستثمارية ثم تطورت أكثر إلى الوظيفة الائتمانية (الإقراض)، وكانت المصارف العربية التجارية مجرد تقليد ؛ بل وفروع للمصارف التجارية الربوية في الغرب.

وثار العلماء والفقهاء على شيوع الربا، وتطور الأمر منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين للبحث عن الهوية الإسلامية والعربية أولا، ثم التفكير في البديل وحل المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية بعد ذلك، وبدأت تظهر ردة الفعل ضد الربا وآثاره السلبية، ومخاطره الاجتماعية والاقتصادية ومنافاته للدين والعقيدة والإيمان والعدل) .

وظهرت إلى الوجود فكرة المصارف بلا فائدة في مصر ثم انتشرت بعد فترة إلى العالم الإسلامي، وأخذت حظها الوافر من الندوات الإسلامية، ومجامع الفقه الإسلامي، والمؤتمرات، والدراسات المعمقة (الأكاديمية) لنيل درجات الماجستير والدكتوراه، وذلك بغرض إيجاد مصارف إسلامية تتجنب الربا والمعاملات المحرمة، | وتحقيق أهداف الشرع الحنيف بتطبيقه على الأرض[16].

يمكن القول ان اول محاولة لإنشاء مصرف يعمل وفق أسس الشريعة الاسلامية جرت بمصر سنة 1963، من خلال انشاء ما يسمى "بنوك الادخار المحلية على يد الدكتور احمد النجار رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية آنذاك، حيث عملت على تعبئة مدخرات صغار الفلاحين ومن ثمة تمويل مشاريعهم الفلاحية وفق اسس اسلامية، وقد توقفت هذه التجربة سنة 1967 نتيجة للكثير من الظروف والاسباب، تلاها بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 بالقاهرة، وهو اول مصرف بنص قانونه الداخلي على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، ثم اعقب ذلك انشاء مصرفين اسلاميين معا سنة 1975 هما: البنك الاسلامي للتنمية ومقره جدة، والذي اشترك في راس ماله مجموعة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وبنك دبي الاسلامي والذي يعتبر في نظر الكثيرين أول مصرف اسلامى خاص يتعامل مع الأفراد على اسس مصرفية تجارية.

[16] محمود عبد الكريم احمد الرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص 11-12.

وقد توالى بعد ذلك انشاء المصارف الاسلامية وانتشارها عبر العالم وخاصة في الدول العربية والإسلامية، حيث بلغ عددها سنة 2014 اكثر من 700 مؤسسة مالية اسلامية تعمل في 60 دولة حول العالم، 250 منها في دول الخليج العربي، و100 في الدول العربية الاخرى، ويبلغ مجموع عملاء المصارف الاسلامية حول العالم حوالي 38 مليون عميل.

وللأمانة لا يمكن نسيان تجربة كل من إيران والسودان، فهما من الدول الإسلامية التي سعت نحو تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الكامل، فسنت القوانين المالية التي تمنع الضرر الاقتصادي الناجم عن التعامل " بنظام الربا" | في جميع مصارفها، و كذلك دولة باكستان كانت من أوائل من تبنى تطبيق النظام المالي الكامل الذي يمنع "فوائد – الربا" المصرفية في جميع المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في البلاد. [17]

في حين أن دول أخرى، مثل ماليزيا والسعودية والبحرين والإمارات ومصر والكويت؛ فإنها تبنت النظام المزدوج فسمحت بوجود النظامين المصرفيين، جنبا إلى جنب، الإسلامي و التقليدي، دون أن تلزم قانونا بإجراء المعاملات المالية على أساس تحكمه الشريعة الإسلامية. [18]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الصيرفة الإسلامية

الفرع الاول: خصائص الصيرفة الإسلامية[19]

من أهم الخصائص التي تميز المصارف الشاملة عن غيرها من المصارف، نجد:

- ✓ اداء مجموعة متكاملة من الخدمات من خلال تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يطلبها العميل، بما يشبع رغباته في كل الاوقات و في أي مكان.
- ✓ التنويع في مصادر التمويل والاستثمار من خلال اللجوء الى مصادر تمويل غير تقليدية، وكذا تنويع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي تتعرض لها ومحاولة ادارتها بشكل محسوب، بالإضافة إلى انتهاز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرتها و فعاليتها و تعزيز مجالات تفوقها و امتيازها.

[17] عبد اللطيف حمزة المصراتي، المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011، ص 13.

[18] عبد اللطيف حمزة المصراتي، مرجع سابق، ص 13.

[19] بن عيسى مرجع سابق، بدون سنة، ص 259-260

- ✓ التعامل في كافة الأدوات المالية و مشتقاقها.
- ✓ الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية إلى آفاق الوساطة المالية الشاملة تجارية كانت أو استثمارية، تماشيا مع المتغيرات والمستجدات الحاصلة.
- ✓ توسيع مجالات ربحيتها و فرص رسملة ارباحها، من خلال تحقيقها لعوائد متنامية من العمولات والاتعاب و الرسوم، والتي تعتمد عليها بشكل اساسي بجانب هوامش اسعار الفائدة التي تضاءلت اهميتها لديها كمصدر رئيسي للربحية.
- ✓ ادارة ذكية للموارد تتفوق على الادارة التقليدية للسيولة، لتشمل تخطيط وتنظيم وتوجيه و تحفيز و متابعة التدفقات النقدية مختلف اشكالها وتوقيتاقا ومصادرها، مع تفعيل ماهر لإدارة الموجودات و الهوامش والفوارق.

وبفضل هذه الخصائص اصبحت المصارف الشاملة كيانات مصرفية تمتاز بالتنوع والشمول والتكامل والديناميكية والابتكار، بما يحقق أكبر رضا لدي عملائها ويساهم في تعظيم ارباحها، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.[20]

الفرع الثاني: أهداف الصيرفة الإسلامية

1) **الأهداف المالية** : انطلاقا من أن المصرف الإسلامي في المقام الأول مؤسسة تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدي نجاحها في أداء هذا الدور في ظل منظومة من المعاملات المحددة والمتعددة التطبيقات، وهذه الأهداف هي :

أ- جذب الودائع وتنميتها : يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية

حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية . وترجع أهمية هذا الهدف إلي أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال و استثمارها بما يعود بالأرباح علي المجتمع الإسلامي وأفراده ، وتعد الودائع المصدر الرئيسي للتمويل في المصرف الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمارية بنوعيها

[20] بن عيسى بن علية، مرج سابق، ص 259-260.

المطلقة المقيدة، أو ودائع تحت الطلب أي الحسابات الجارية، أو وودائع ادخارية وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار .

ب– استثمار الأموال : يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية ، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين ، وتوجد العديد من صيغ الاستثمارية الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية الاستثمار أموال المساهمين والمودعين ، علي أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية، بمعنى مراعاة المشروعات الصغرى وتوسيع قاعدة المتعاملين.. وهنا نرى أهمية دور توظيف الخبرات المتنوعة بإدارة استثمار ذات رؤية واسعة ودراسات جدوى مبتكرة ومفيدة.

ت. تحقيق الأرباح : الأرباح هي محصلة الجهد ونتيجة النشاط ، وفي المصارف الإسلامية هي ناتج عمليات الاستثمار والخدمات المصرفية التقليدية بصيغة شرعية، وهذه الأرباح توزع نسبيا حسب حجم أموال المودعين والمساهمين المستخدمة، حيث تضاف أرباح الأسهم تزيد في القيمة السوقية لأسهم المساهمين والسيولة لدي المصرف لإعادة تدويرها.. وفي حقيقية الأمر، مجال المصارف الإسلامية واسع مما يصعب تصور تكبد أية خسائر، فهو يعتمد قيادة واعية بماهية وسعة وعالمية هذه المؤسسة الفاعلة للغاية. [21]

2) **أهداف خاصة بالمتعاملين** : للمتعاملين مع المصرفي الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص المصرف الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي :

أ– تقديم الخدمات المصرفية : يعتمد نجاح المصرف الإسلامي في مدى تقدم وجودة الخدمات المصرفية للمحافظة على المتعاملين، و نحو جذب المزيد بالتميز الدائم في نوعية وأساليب الخدمات المصرفية التي تتسم بمرونة كبيرة تستوعب التطورات وتحث على الابتكارات.

ب– توفير التمويل للمستثمرين : يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله والودائع من خلال انتقاء أفضل قنوات الاستثمار المتاحة إما عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه

[21] عبد اللطيف حمزة المصراتي، مرجع سابق، ص 30-31

الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة ، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المالية (القطرية، الإقليمية، العالمية).

ج. توفير الأمان للمودعين : تعتبر عملية كسب ثقة المودعين من أهم عوامل نجاح المصارف، وتعتمد عملية الثقة في القدرة على توفر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلي بيع أصول ثابتة. وتستخدم السيولة النقدية في المصارف في الوفاء باحتياجات معدلات السحب اليومية والشهرية المدروسة بمتابعة معدلات السحب بدقة والدراسة الاقتصادية للسوق، وينفع هنا إعداد التحليل الأساسي fundamental analysis والتحليل البياني technical analysis.وكذلك احتياج المصرف من المصروفات التشغيلية بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

3) **أهداف إدارية**: للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعي إلي تحقيقها منها:

أ- **تنمية الموارد البشرية** : تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار ، ولكي يتحقق ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال ، ولابد أن تتوافر لديه الخبرة المصرفية اللازمة، ويستلزم ذلك تنمية مهارات عالية الأداء، والتدريب المستمر مطلوب، وتوظيف القيادات الإدارية الخبيرة في مختلف مستوياتها هي العمود الفقري لهذه الصنعة.

ب- تحقيق معدل نمو : تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار وخصوصا المصارف حيث تمثل عماد الاقتصاد الوطني للدول. ولكي تنجح المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، ويعتمد ذلك على النجاح في عملية المنافسة.

ج- الانتشار الجغرافي والاجتماعي : لكي تقوم المصارف الإسلامية بدورها و تحقق كامل أهدافها، لابد لها من الانتشار بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتوفير الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم، وهذا هداف تتنافس عليه المصارف فيما بينها، حيث الخدمة المصرفية تأتي للجمهور في أماكنهم

قبل أن تتوقع أن يأتوا إليها في مكانها، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات ومجمعات الأعمال وأسواق المال

4) **أهداف الابتكار**: تشتد المنافسة بين المصارف في السوق المصرفية علي اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع الاستثمارية أو الجارية، وفي سبيل تحقيق ذلك يتم تقديم العديد من التسهيلات بالإضافة إلي تحسين مستوي أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم، ولكي تستطيع المصارف الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ما يلي :

أ- **ابتكار صيغ للتمويل**: كما تسعى المصارف التقليدية إلى جذب المستثمرين عن طريق تمويل المستثمرين بجنبهم بنظام الفائدة، فعلى المصارف الإسلامية أن تعمل على اجتذاب المستثمرين بتوفر التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة من رأس مال تابت أو تشغيلي، كما يجب أن تسعي في إيجاد صيغ استثمارية مبتكرة ومجالات متعددة ومتجددة ليكون لها السبق التقني والميداني، حيث يصغ التمويل الإسلامية هي أوعية تصهر بداخلها كافة العمليات الاقتصادية الممكنة.

ب- ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية : يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع المصرفي. وعلى المصرف الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويجب على المصرف الإسلامي ألا يقتصر نشاطه علي ذلك، بل يجب عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.[22]

5) **أهداف أخرى**: للصيرفة الإسلامية أهداف أخرى نذكر منها: [23]

أ- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية و المصرفية:

[22] عبد اللطيف حمزة المصراتي، المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011، ص 33

[23] عبدلي حبيبة وآخرون،مرجع سابق، ص 69.

حيث تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق منهج الله على أرضه فيما يختص بالمعاملات المالية و المصرفية و ذلك من خلال:

- ✓ الالتزام بالقواعد و المبادئ الإسلامية في المعاملات المالية و المصرفية .
- ✓ الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية و المالية من خلال التزامها هي اولا ثم النصح و الإرشاد لأفراد المجتمع بإتباع السلوك الإنساني في استثمار و توظيف أموالهم.
- ✓ تنمية القيم العقائدية و الأخلاقية في المعاملات و تثبيتها لدى العاملين و المتعاملين معها.

ب-**تحقيق التكافل الاجتماعي**: تهتم المصارف الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال:

- ✓ يحقق المصرف الإسلامي التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف السبل، و خاصة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الموارد المتعددة و التي يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعا عللا رأس مال البنك و أرباحه،إضافة إلى زكوات أصحاب حسابات الاستثمار الذين يفوضون المصرف في إخراجها من أرصدتهم نيابة عنهم،هذا إلى جانب الصدقات و التبرعات و الهبات التي يتلقاها من الأفراد و المنظمات.
- ✓ توجه المصارف الإسلامية هذه الموارد الى قنواتها الشرعية في صورة نقدية أو عينية لمختلف الجهات و الأفراد المستحقين كالفقراء و المساكين و المساجد و الجمعيات الخيرية. ....الخ
- ✓ فضلا عن اهتمام إدارة المصارف الإسلامية بالقروض الحسنة الإنتاجية و الاجتماعية،العينية و النقدية، و المساهمة في المشروعات الاجتماعية التي لا تهدف إلى الربح.
- ✓ إن هذه الأنشطة الاجتماعية التي ينفرد بها المصرف الإسلامي بأدائها تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع و تدعيم البنية الاجتماعية المحيطة به

المطلب الثالث : موارد ووظائف البنوك الإسلامي

الفرع الأول : الموارد المالية للبنوك الإسلامي :

حتى تتمكن البنوك الإسلامية من أداء دورها بكفاءة وفعالية، يجب أن تتوفر لديها الموارد المالية التي تساعدها على ذلك، وتنقسم الموارد المالية في البنك إلى موارد ذاتية وأخرى غير ذاتية بالإضافة الموارد أخرى وتتمثل في[24]:

1.الموارد الذاتية للبنوك الإسلامية :

تتألف الموارد الذاتية في البنوك الإسلامية كما هو الشأن في البنوك التقليدية، من رأس المال. والاحتياطات، والأرباح غير الموزعة (المحتجزة)

1.1 رأس المال: وهي الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف البنك عند بداية تشغيله أو هي الرأسمال المدفوع، ويمكن أن يتوسع عند الضرورة بإصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب.

ويعد أ رس المال بالنسبة للبنك الإسلامي المصدر الأساسي للأموال اللازمة لبدأ الاستثمار ويمثل الحماية .والأمان والثقة بالنسبة للمودعين، كما يمثل غطاء لامتصاص الخسائر المتوقعة

والملاحظ أن أغلب البنوك الإسلامية أنشئت على أساس شركات مساهمة محدودة، ومن ثم فرأس مالها هو عبارة عن المدفوع من قيمة الأسهم المكتتب بها من قبل المؤسسين والمكتتبين في الاكتتاب العام، ويحدد المؤسسون إجراءات هذا الاكتتاب وشروطه من حيث عدد الأسهم وقيمة كل سهم بما يغطي على الأقل الحد الأدنى لرأس المال المحدد من قبل البنك المركزي والهيئات المصرفية العليا التشريعية والرقابية في الدولة.

2.1 الاحتياطات: هي مبالغ مالية تقتطع بنسب معينة من صافي أرباح البنك الإسلامي بغرض تدعيم المركز المالي للبنك، ولذلك فإن هناك أنواعا من الاحتياطات منها: الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري واحتياطات أخرى.

–الاحتياطي القانوني: هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتبعا لقانون الدولة التي يوجد بها البنك الإسلامي فإن جزءا من الأرباح سيحول إلى حساب الاحتياطي القانوني ، وعادة ما ينص القانون التأسيسي للبنك على مقدار هذه النسبة.

[24]-ميلود بن مسعودة ، **معايير التمويل و الإستثمار في البنوك الإسلامية** ، مدكرة مقدمة لنيل لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد الاسلامي ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية ،قسم الشريعة ، السنة الجامعية 2007-2009، ص37-41.

–الاحتياطي الاختياري: هذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونيا ولا تعاقديا ، بل يقترح من قبل مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك، ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف المجلس ويحق توزيعه كليا أو جزئيا على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض.

– احتياطات أخرى :وإلى جانب هذه الاحتياطات تفرض القوانين والأعراف المحاسبية على البنوك بصفة عامة، تكوين احتياطي لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، كما تلزمها بحد معين تقتطعه لمواجهة أية خسائر قد تحدث بالنسبة لهذه الديون، ويختلف هذا الحد بحسب الدول والضوابط التي تستعملها في ذلك، كما تخصص هذه الاحتياطات لمواجه الخسائر التي قد تلحق بالبنك، وفي هذه الحالة فهي تمثل غطاءا ماليا تعويضيا إذا كانت الخسارة أكبر من مقدار الاحتياطي الموجود(القانوني والاختياري)، وهذا قليل الحدوث في الظروف الاقتصادية العادية

3.1 الأرباح غير الموزعة (المحتجزة) : وهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي أيضا حقا من حقوق الملكية أي تخص المساهمين ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين، حيث تلجأ الإدارة في البنك الإسلامي أحيانا إلى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى أعوام قادمة يطلق عليه ا الأرباح المرحلة أو الأرباح غير ال موزعة، وهذه الأرباح يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك في توسيع نشاط البنك وتمويل استثمارات جديدة، مما يعطي البنك قوة لمنافسة البنوك والمؤسسات الأخرى.

2– الموارد غير الذاتية للبنوك الإسلامي

يطلق على الموارد غير الذاتية في بعض الكتب بالمصادر الخارجية، لأنها تتلقاها من خارج البنوك، وتتشكل أساس من ودائع العملاء، سواء كانوا أشخاص معنويين أو اعتباريين، وتعتبر الودائع من أهم الموارد غير الذاتية في المؤسسات المصرفية الإسلامية، والتي تستخدمها بطرق مغايرة، فالقاعدة العامة لديها أن تتلقاها بناءا على مبدأ المشاركة وليس القرض المبني على نظام الفائدة الثابتة والمحددة سلفا، والودائع ف:البنوك الإسلامية تنقسم إلى :

1.2 الودائع(الحسابات)الجارية :وتسمى حسابات تحت الطلب أو بالاطلاع، وفيها يتم الإيداع والسحب دون قيد ولا شرط وهي ودائع لا يجوز استعمالها شرعا إلا بإذن صاحبها، وتستوي البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية، حيث لا تعطي أي عائد أو مقابل لأصحاب الودائع الجارية لأن مهمة البنك اتجاه هذا النوع .من الحسابات يكمن في الحفاظ على النقود لا غير .

ويوفر البنك لأصحاب هذه الودائع دفاتر الصكوك(الشيكات)، لتسهيل عملية السحب منها في أي وقت وفي حدود الرصيد الموجود، إضافة إلى إجراء التحويلات المالية من حساب لآخر، مقابل اقتطاع عمولة معينة لتغطية تكاليف إصدار الصكوك أو تحويل النقود...الخ، وهي جائزة شرعا لأنها بمثابة أجرة للبنك مقابل إدارته للحساب الجاري.

2. 2 الودائع الادخارية :هي الحسابات التي تفتح لتشجيع صغار المدخرين وتختلف هذه الودائع عن حسابات التوفير بالبنوك التقليدية في أن أصحابها لا يحصلون على فائدة معينة ومحددة مسبقا وإنما يتحصلون على جزء من الأرباح المحققة التي تحتسب على أساس الرصيد الأدنى للحساب بحيث يمنح المدخر عادة دفاتر تسجل فيه كل عملية سحب أو إيداع .

وتستخدم البنوك الإسلامية عادة هذه الودائع في المشاريع الاستثمارية قصيرة الأجل وفق نظام المشاركة في الأرباح على أساس الرصيد الأدنى للحسابات مع مراعاة نسبة السيولة المتوفرة لدى البنك لأن أصحاب هذه الودائع يمكنهم سحب جزء أو كل أموالهم بعد إشعار البنك بأسبوع أو أكثر حسب المادة المتفق عليها .

3.2 الودائع الاستثمارية :وهي البديل للودائع الآجلة لدى البنوك التقليدية وهي تلك الأموال التي في الغالب لا يستطيع أصحابها استثمارها بأنفسهم فيفوضون البنك الاستثماري لاستثمارها أو إلى من يقوم بذلك على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة، وعادة ما تستثمر أو تمول بهذا النوع من الودائع المشاريع المتوسطة أو الطويلة الأجل وتنقسم إلى

2 .3 .1 حسابا ت الاستثمار العام :وهي التي تتضمن المشاركة في جميع عمليات الاستثمار التي يقوم بها

البنك، ويعتبر صاحب المال شريكا للبنك في مجمل نشاطه الاستثماري بمقدار وديعته ومدة استعمالها، وفي نهاية السنة المالية يعلن البنك عن العائد الحقيقي .ويشترط الاتفاق على نسبة توزيع الربح مقدما من الناحية.الشرعية .

2.3.2 حسابات الاستثمار المخصص :وتتضمن المشاركة مع البنك في مشروعات محدودة يعرضها البنك

اعلى العميل فيختار منها ما يريد وبهذا ترتبط المشاركة بمدة العملية وتصفيتها ويوزع العائد حسب نتيجة الأعمال.

الفرع الثاني : وظائف البنوك الإسلامي :

تنقسم الأعمال و الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية إلى ما يلي[25] :

1 :فتح الحسابات : تفتح البنوك الإسلامية الحسابات ضمن الفئات التالية

-حسابات الائتمان :وتقسم إل بحسابات جارية وحسابات تحت الطلب ؛

- حسابات الاستثمار المطلقة :وتقسم حسابات الاستثمار المطلقة من ناحية الشروط الخاصة بكل منها إلى حسابات التوفير وحسابات تحت إشعار وحسابات لأجل؛

-حسابات الاستثمار المقيدة.

2 الاستثمارات :تستثمر البنوك الإسلامية أموالها في قنوات استثمارية متعددة مثل :المضاربة، المشاركة، المرابحة، الاستثمار المباشر ، التأجير المنتهي بالتمليك، بيع السلم إنشاء. شركات المساهمة...الخ

3 :.الخدمات المصرفية الأخرى :تقدم البنوك الإسلامية خدمات أخرى لعملائها، وهذه الخدمات مختلفة

ومتنوعة منها :تأدية الشيكات وتقاصها، تحصيل الأوراق التجارية، فتح الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان، تأجير الصناديق الحديدية، إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات، شراء وبيع العملات الأجنبية، تلقي الاكتتابات، ممارسة التأمين التعاوني والمساهمة في شركات تأمين إسلامية، وتقديم خدمات اجتماعية .

[25]- -خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة** ،الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، 2011 ، ص37-38.

خلاصة الفصل :

تم التعرف في هدا الفصل إلى النظام المصرفي حيث تم التعريف بالبنوك التجارية و نشأتها و أنواعها مع تبيان أهميتها في الحياة الاقتصادية. ثم المرور إلى البديل الإسلامي حيث تم التعريف به و مراحل نشأته ، خصائصه و الأهداف التي ترمي إليها الصيرفة الإسلامية ،

إن النظام المصرفي بشقيه الكلاسيكي و الإسلامي يعتبر الدافع و المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية ، ولقد ظهرت الحاجة إلى بديل للنظام الكلاسيكي في الدول الاسلامية مع عزوف شريحة واسعة من إفراد المجتمع عن النظام الكلاسيكي .

و من خلال دراسة جوانب الفصل الأول تم استخلاص أن البنوك الإسلامية تتمتع بخصائص تميزها عن البنوك الكلاسيكية، من أبرزها أنها لاتقر التعامل بمعدلات الفائدة أخذا أو عطاءا .

إضافة إلى ذلك فهي تقوم بعدة أنشطة متمثلة أساسا في تقديم الخدمات البنكية بنحو لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية .

أما في الفصل الموالي و من أجل التعرف أكثر على أساس و جوهر البنوك الإسلامية سنحاول عرض أهم اليات الصيرفة الإسلامية في العملية الاقتصادية و كذا لافعالية الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية ، البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت نموذجا.

الفصل الثاني :

دراسة مدى فعالية

الصيرفة الإسلامية

الفصل الثاني : دراسة مدى فعالية الصيرفة الإسلامية

تمهيد :

بعد التطرق للاطار النظري للنظام المصرفي بفرعيه : البنوك التجارية عامة و النظام المصرفي الإسلامي ، لابد من القيام بدراسة ميدانية للوقوف عل مدى فاعلية الصيرفة الإسلامية في الجزائر .

حيث قمنا أولا بالتطرق الى اهم اليات الصيرفة الإسلامية في العملية الاقتصادية و قد كان لنا كنموذج البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت الرئيسية 540 ، فقمنا بتعريف البنك و الوكالة موضوع الدراسة ، و تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنك من خلال إعطاء احصائيات .

المبحث الأول : أليات الصيرفة الاسلامية في العملية الاقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث الى اهم صيغ التمويل في الصيرفة الإسلامية و علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك الأخرى .

المطلب الاول : أهم صيغ التمويل في الصيرفة الإسلامية

للصيرفة الإسلامية صيغ عديدة وتعددة نذكر من أهمها:

الإجارة أو الاعتماد الايجاري:

الاعتماد الايجاري هو عقد إيجار أصول مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر، و يتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم: مورد (الصانع أو البائع) الأصل، المؤجر (البنك أو المؤسسة إلى تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله)، والمستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

حيث يرجع حق ملكية الأصل للبنك خلال طول مدة العقد، غير أن حق الاستغلال يعود للمستأجر، وعند انتهاء مدة العقد يمنح للمستأجر أحد الخيارات الثلاث الآتية: العميل ملزم باقتناء الأصل

(عقد إيجار تمليكي)، العميل له الخيار ما بين إعادة استئجار الأصل أو إعادته إلى البنك (عقد الاعتماد الايجاري)، أو يستأجر العميل مرة أخرى الأصل المؤجر (تجديد عقد الاعتماد الايجاري).

التأجير هو تقنية حديثة نسبيا لتمويل الاستثمارات المنقولة وغير المنقولة. ويمكن أن يصنف ضمن صيغ التمويل المتوسطة والطويلة المدى، حيث يقدم قوة الضمان للبنك بوصفه المالك القانوني للعقار المؤجر، أما بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، فإنه يتيح لهم تجديد معداتهم القديمة وبالتالي الاستفادة من أخر التطورات التكنولوجية، يمنح لهم ميزة عدم تجميد أموالهم على المدى المتوسط و الطويل في حالة اقتناء عن طريق التمويل الذاتي أو عن طريق تمويل استثماري حيث تقتصر التكاليف السنوية في إطار هذا التمويل على الإيجار فقط خلال هذه الفترة، مما يجعله محبذ لدى الشركات التي لديها صعوبة في تحقيق التوازن المالي، كما يمكن أن تستفيد الشركات التي تختار هذا النمط من التمويل من مزايا جبائية تتمثل في الفرق الإيجابي بين مبلغ الإيجار السنوي و مبلغ الاهتلاك الذي كان من الممكن أن يقيد ضمن حقوق الملكية في حالة ما إذا كان الأصل موضوع اقتناء، فضلا عن ترك مجال الاستخدام حق الخيار النهائي (شراء – إعادة – إيجار ثاني)، يسمح باختيار توقيت أنسب تبعا للظروف واحتياجات العمل".

المشاركة:

هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها، حيث تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة و مردودية المشروع أو المهنية، وكما هي مطبقة في بنك البركة الجزائري، تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء، وهي تنجز حسب صيغتين هما المشاركة النهائية والمشاركة المتناقصة.[26]

وهي أسلوب تمويلي يشترك بموجبه المصرف الإسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما .

[26]سعيدة تلخوخ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المشتذامة المجلذ 65 العذد 60 جوان 2021 ،ص 65-67.

وعادة ما يفوض المصرف طالب التمويل في الإدارة والتصرف باعتباره منشيء العملية وأدرى بطبيعتها ، ولا تكون مشاركة المصرف في الإدارة إلا بالقدر اللازم لحفظ حقوقه والاطمئنان إلى عدم حدوث إهمال أو تقصير أو تعد من جانب الممول المفوض بالإدارة.

ويستحق الشريك طالب التمويل حصة من الربح – يتفق عليها مع المصرف عند العقد – مقابل إدارته للمشروع أو العملية . [27]

السلم:هو عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

يسمح السلم للبنك بتقديم الأموال مباشرة للعميل مقابل شراء السلع و منحه مهلة لتسليم السلعة المشتراة. و علاوة على ذلك فان الوكالة تسمح للعميل بالتعامل مع زبائنه بصفة عادية شريطة أن يقوم بهذا العمل لحساب البنك في حدود قيمة السلع المشتراة من قبل البنك في إطار عقد السلم، حيث يوفر هذا النوع من التمويل فرصا اكبر و مرونة أكبر في تدخل البنك مع احترام مبادئ الشريعة الإسلامية. وبهذا الصدد، فإن السلم هو وسيلة مثلى لتمويل بعض النشاطات الاقتصادية مثل الفلاحة و الحرف والتصدير و الاستيراد و التعاونيات الشبانية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى قطاع التوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للسلم أن يكون صيغة بديلة لتطبيقات الخصم التجاري. حيث تأخذ الأوراق التجارية أو القيم المحتفظ بها من قبل العميل على سبيل ضمان التمويل في شكل السلم الذي سيمنح للعميل. وبالمقارنة مع الممارسات المصرفية التقليدية، يمكن للسلم أن يحل محل التمويلات القصيرة المدى مثل تسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف و القروض الموسمية و التسبيقات على السلع.

الاستصناع: [28]

[27]بقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، مكتبة الملك فهد، 1990، ص 276.

[28]نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، ط 1، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020، ص 140.

فكرة عقد الاستصناع فكرة مقاربة لفكرة السلم، فكلاهما بيع سلعة موصوفة في الذمة، وليس بيع سلعة حاضرة كما في البيع العادي. إذن أين الفرق؟ هناك فرقان:

الفرق الأول: أنه يمكن تأجيل الثمن في الاستصناع ولا يجوز في السلم. فقد مر معنا في عقد السلم أنه يجب على المسلم (المشتري) أن يدفع المبلغ كاملا للبائع عند إبرام العقد، ويجوز له التأخير عند المالكية فقط – ثلاثة أيام باعتباره حدا أقصى. أما في عقد الاستصناع فلا مشكلة أن يتأخر الثمن.

الفرق الثاني : أنه يشترط في الاستصناع أن يكون مما تدخله الصناعة، يعني شيء قابل أن يصنع، مثل السيارات والطائرات والمنازل ونحوها. أما في السلم فلا يشترط فيه أن يكون صناعيا، بل الغالب أن يكون مرتبطا بالأشياء الزراعية.

إذن، عقد الاستصناع هو: بيع سلعة موصوفة في الذمة تدخلها الصناعة.

فعلى سبيل المثال: لو ذهبت إلى مقاول كي يبي لك متر، واتفقتما على جميع التفاصيل، فإ هذا يسمى استصناعا؛ لأن السلعة –وهي المنزل – موصوفة في الذمة، وليست سلعة حاضرة موجودة، فالمقاول سيبي المترل، ولأن المترل سلعة تدخل فيه الصناعة كذلك.

أما الثمن فيمكن أن تعطيه في البداية أو في النهاية أو بالتقسيط، وبذلك يتبين أن عقد الاستصناع أكثر مرونة من عقد السلم من هذه الناحية.[29]

المرابحة:

بيع المرابحة هو بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم، ويشترط لصحة بيع المرابحة زيادة على شروط صحة البيع عموما بيان رأس مال السلعة الذي اشتريت به والبيان الذي يشترطه البائع، كما يلزم البائع بيان العيوب التي حدثت بالمبيع ونقصه ورخصته. ويطبق البنك الإسلامي صيغة المرابحة من خلال شراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسة أحوال السوق، أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، فإن اقتنع البنك بحاجة السوق إليها قام بشرائها فله أن يبيعها لطالب

[29] نايف بن نهار، مرجع سابق، 2020، ص140.

الشراء الأول أو لغيره مرابحة، أو أن يعين البنك قيمة الشراء مضافا إليه ما يكلفه البنك من مصروف ويطلب مبلغا معينا من الربح لمن يبغي فيها الزيادة عن قيمتها ومصروفاتها.

و حتى تصح المرابحة يجب توفر الشروط التالية:

- ضرورة تملك البنك للسلعة قبل بيعها للعميل الآمر بالشراء
- أن يكون الثمن الأصلي معلوما للعميل لأن المرابحة بيع الثمن الأول متضمنا المصاريف مع زيادة الربح
- أن يكون الربح معلوما سواء كان نسبة من الثمن أو قدرا معينا
- أن يكون العقد الأول صحيحا فإذا كان فاسدا فلا يجوز بيع المرابحة لأن ما يبنى على فاسد فهو فاسد. [30]

المطلب الثاني :علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك الأخرى

إن أي نظام بنكي يتكون من مجموعة من البنوك وعلى رأسها البنك المركزي يتولى مراقبتها والإشراف عليها، و باعتبار أن البنك الإسلامي هو جزء من هذا النظام فقيامه بمختلف الأنشطة الاستثمارية، التمويلية و الخدماتية يستلزم وجود علاقة تربطه ببقية البنوك المحيطة به، هذه البنوك هي :البنك المركزي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأخرى، وسوف يتم التحدث عنه هذه العلاقة في هذا المطلب.

أولا :علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي

البنك المركزي هو رأس السلطة النقدية، وجزء كبير من وظيفته هو مرا رقبة البنوك واصدار التعليمات الخاصة لها بما يضمن تحقيق أهداف السياسة النقدية التي يتبناها، والبنك الإسلامي كغيره من البنوك يكون ملزما بالتعامل مع البنك المركزي حتى وان كان هذا الأخير يتبع نظام التعامل بالفائدة، فنجد العلاقة بين البنك المركزي والبنك الإسلامي تبدأ منذ المحطات الأولى لتأسيس البنك الإسلامي، وذلك لأن البنك

[30]–بن سي عمار أسماء، بولعجول رشيدة، **دور البنوك الإسلامية في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2020، ص 31.

المركزي هو المسؤول عن إعطاء الترخيص والموافقة للبنوك لممارسة أعمالها، وتستمر هذه العلاقة طيلة حياة البنك الإسلامي باعتباره جزء من النظام البنكي[31].

وتتحدد بالخصوص العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في العناصر التالية[32]:

- يتقيد البنك الإسلامي بالتعميمات التي تصدر من البنك المركزي، ويخضع لإشرافه ورقابته وتوجيهاته في مجال الاستثمار، وهذا لأن البنك المركزي يقوم بوضع خطط للاستثمار والتي تكون مراعية للأولويات الاقتصادية، ومن هذا فالبنك المركزي يصبح دوره لا يقتصر فقط على توجيه عرض النقود والتحكم فيها، بل يمتد إلى توجيه الاستثمار نحو قطاعات الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية في البلد.
- يقوم البنك المركزي بتقدير وتقييم فرص الاستثمار وطرحها بين البنوك الإسلامية، وأيضا يقوم بتحديد معدلات الربح الاستثمارية.
- يمكن أيضا أن تودع البنوك الإسلامية لدى البنك المركزي فوائضها المالية في شكل قروض حسنة أو على أساس المشاركة في الربح والخسارة، فيقوم بتمويل مشاريعها بالمقابل عند حاجاتها للتمويل على أساس المعاملة بالمثل إما بالمشاركة في الربح أو الخسارة أو بالقرض الحسن.

يمكن حصر نماذج البنوك الإسلامية من حيث علاقتها بالبنوك المركزية إلى:

- **النموذج الأول** :نموذج تعمل فيه البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي إسلامي كامل وتحت إشراف بنك مركزي إسلامي، نجد هذا النموذج في دولة باكستان، السودان و ايران[33]
- **النموذج الثاني** :نموذج تعمل فيه البنوك الإسلامية في ظل بيئة بنكية تقليدية، تسري على هذه البنوك الإسلامية قواعد النظم البنكية التقليدية، يصدر لها قانون استثنائي وليست معفاة من القوانين التي تحكم نشاط البنوك التقليدية الأخرى، ويشرف عليها البنك المركزي بأسلوب تقليدي[34].

---

[31]-محمد محمود العلجوني ، **البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها و تطبيقاتها المصرفية** ، دار المسيرة للطباعة و النشر ، 2008 ، ص 141 .

[32]- محمد هشام فريجة ، **رقابة البنوك المركزية على البنوك الاسلامية** ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية ، العدد 22 ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر 2017 ، ص 148 .

[33]-عمارية بختي ، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية (دراسة مقارنة بين بنك دبي الإسلامي و مصرف السلام الجزائر للفترة (2011-2016)**،أطروحة دكتورة في علوم التسيير ، تخصص إدارة مصرفية ، جامعة الجزائر3، 2019،ص73

[34]-سليم موساوي،**مدى مساهمة صيغ التمويل النصرقي الاسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي**، أطروحة دكتورة في علوم التسيير،فرع نقود و مالية،جامعة الجزائر2016،3،ص35.

- **النموذج الثالث** :تمثل البنوك الإسلامية التي تعمل في بيئة بنكية مزدوجة، حيث تسري على هذه البنوك قوانين واعفاءات كاملة أو جزئية من النظام التقليدي القائم، ويصدر قانون خاص بالبنوك الإسلامية ينظم حركتها ويضع ليا الضوابط ويخصص ليا الأجهزة الحكومية التي تشرف على نشاطها وتتأكد من ممارستها، ويتمثل هذا النموذج في الدول التي أصدرت قوانين خاصة لتنظيم بنوك المشاركة بعيدا عن القوانين المنظمة للبنوك التقليدية، لهذا فقد تم ضبط العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية بحيث يسير العمل بصورة سليمة وفقا لأحكام القانون ومع مراعاة الطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية، ومن الدول التي صدرت فيها هذه القوانين تركيا، ماليزيا، الإمارات[35].

من خلال النماذج السابقة نجد بأنه هناك بنوك إسلامية تخضع لرقابة البنك المركزي بأسلوب تقليدي، هذا ما يجعل العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية لها آثار إيجابية أو سلبية، وسنوضحها في ما يلي:

1- الآثار الإيجابية- :

تتمثل الآثار الإيجابية في علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي في النقاط التالية [36]:

- يسمح البنك المركزي للبنوك الإسلامية بحيازة البضائع والمعدات وأحيانا العقارات و تملكها بغرض إعادة بيعها.
- البنوك الإسلامية لا تتعامل وفقا لأسعار الفائدة لذلك فإن البنوك المركزية وافقت على استبدال عملية الإيداع بصيغة المضاربة الشرعية.
- تقوم البنوك المركزية بوضع حد أقل لنسب السيولة المقررة في البنوك الإسلامية في مجالات التوظيف والاستثمار.
- هناك بعض البنوك المركزية صنفت البنوك الإسلامية عمى أنها بنوك استثمارية وأعمال، لذلك تم إعفاؤها من بعض أدوات السياسة النقدية والائتمانية مثل نسبة الاحتياطي القانوني وحدود الائتمان.

2- الآثار السلبية :

- تتمثل الآثار السلبية من علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي في ما يلي[37] :

[35]- سليم موساوي ، **مرجع سبق ذكره**،ص 35.

[36]-العطرة دغوش ،**التمويل الاسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجزائري(بنك البركة الإسلامي بين الواقع و المأمول)**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 48،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر،2017، ص647 .

- البنوك الإسلامية مثل بقية البنوك الأخرى ليس لديها إشكال في خضوعها لرقابة البنك المركزي وتقديما بيانات بصفة دورية إليه، ولكنها ملزمة بإرسال بياناتها وحساباتها ومراكزها وفقا لنتائج واستثمارات أعدت خصيصا لبيانات خاصة بالبنوك التقليدية، وهذا يمثل عائق أمام البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى ازدواجية العمل داخل هذه البنوك.
- تقوم البنوك المركزية بدور المقرض الأخير للبنوك عامة عندما تحتاج للسيولة أو عندما ترغب في زيادة التمويل المقدم من البنوك للعملاء وتتحصل في مقابل ذلك على فوائد، ولهذا فإن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة منه هذا الأسلوب فيجعلها ذلك في وضع حساس بالنسبة للسيولة.

ثانيا :علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية

قبل التعرف على العلاقة الموجودة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يجب توضيح الفروقات الجوهرية بينهما، وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم :1 أهم الفروقات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

أوجه المقارنة	البنوك الاسلامية	البنوك التقليدية
من حيث النشأة	ظهور هذه البنوك كان من أجل إيجاد البديل الإسلامي الذي يجسد الاقتصاد الإسلامي في التطبيق العملي.	كان لظهورها نزعة فردية خاصة، وذلك بالإتجار بالأموال والشراء من خلالها.
فيما يتعلق بالادخار و تنمية الوعي الادخاري	الادخار هو تأجيل إنفاق عاجل إلى إنفاق آجل، وهو يقرر إلى أن النقود متاحة لكل أفراد المجتمع، وتنمية الوعي الادخاري في هذه البنوك تكون ذات أهمية من أجل	الادخار هو فائض من دخل البنك بعد الاستهلاك، وتنمية وعي الادخار في هذه البنوك لا أهمية لها بل النظرة تكون مباشرة لدى كبار التجار والعملاء.

[37]-كمال مطهري، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، (دراسة حالة بنك البركة و بنك القرض الشعبي الجزائري)**،مذكرة ماجستير في الاقتصاد، مجلة المشكاة في الاقتصاد و التنمية و القانون ،العدد 5 ، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب ،عين تموشنت ، الجزائر ،2017.

	الحد من الاكتناز، ولكل فرد من المجتمع دوافع ادخارية قد تكون تحقيق الربح أو رفع المستوى المعيشي.	
من حيث توظيف الأموال	نجد الضمانات في هذه البنوك هي المشروع نفسو بالإضافة إلى شخصية الشريك، والأموال يجب أن توظف في مشروع حلال.	نجد الضمانات ضرورية لاسترداد القرض وفوائده، وأيضا ليس هناك اعتبار للمشروع المقترض من أجله إذا كان حلال أم حرام.
من حيث شكل الاستثمار	أشكال الاستثمار متعددة ومتنوعة أهمها المشاركة، المضاربة، المرابحة.	منح القروض الطويلة، المتوسطة والقصيرة الأجل مقابل ضمانات.
الخدمات المصرفية المقدمة	تقوم هذه البنوك بالخدمات مقابل أجور فعلية لهذه الخدمات.	يؤديها البنك مقابل عمولة، وتعتبر مصدر من مصادر الإيراد.
الربح	يتحقق من خلال العمل الحقيقي للمشروع.	يتحقق من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة
الخسارة	قد تكون إمكانية تقسيم الخسارة حسب أشكال الاستثمار	يتحملها المقترض لوحده، ولا يتحمل البنك التقليدي أي خسارة بجانبه.
التعامل بالفائدة	لا تتعامل هذه البنوك بالفائدة لا أخذا ولا عطاءا ، فهي محرمة	العنصر الضروري في جميع العمليات ، إذ أن اسم هذه

	شرعا	البنوك يرتبط مباشرة بالفائدة
النهوض بالاقتصاديات	توجيه الموارد لخدمة المجتمع، و أيضا تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	تقوم بخدمة المجتمع من خلال توفير التمويل لكبار العملاء، والربح هو المؤشر الوحيد لتشغيل الأموال.
القروض الحسنة	مفهوم القروض في هذه البنوك هو في الأصل قروض حسنة، وهي خالية من الفائدة.	لا توجد قروض حسنة و إنما قروض بفائدة
تجميع الزكاة	هي أهم موارد مال المسلمين ومن خلالها يتم تحقيق التكامل الاجتماعي، بالإضافة إلى أنها تعتبر معلم من معالم البنوك الإسلامية.	غير موجودة في هذه البنوك.

المصدر :كمال مطيري، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة ، والمتوسطة(د راسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري)**، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، العدد 5 ، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2017 ، ص 134

بعد استعراض أهم الفروقات ما بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، يمكن تحديد العلاقة التي تربط بينيهما، تتمثل هذه العلاقة في ما يلي:

البنوك الإسلامية لما تقوم بعملها ونشاطها تحتاج إلى التعامل مع البنوك الربوية خاصة فيما يتعلق بمجال التمثيل الخارجي، شبكة المراسلين وتحويل العملات وغير ذلك، لكن يجب أن تكون اهه العلاقة علاقة **دائن ومدين خالية من الربا**، وأيضا علاقة **مشاركة وفقا للضوابط الشرعية لمشاركة**[38].

[38]- محمد محمود العلجوني ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 148 .

ثالثا :علاقة البنوك الإسلامية فيما بينيا

يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم فيما بينها بتكوين تجمعات بنكية لتمويل المشاريع الكبيرة، وذلك باستخدام التمويل المصرفي المجمع والذي يتمثل في اشتراك مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في عملية استثمار مشتركة باستعمال الصيغ المشروعة[39].

يمكن أن يشمل التعاون بين البنوك الإسلامية أيضا[40] :

ا- لتعامل بينهم على أساس القرض الحسن، وبالتالي يمكن أن يقترض كل بنك من الآخر بدلا من اللجوء إلى البنك المركزي والاقتراض منه.

- تأسيس شركة ضمان الودائع الجارية لدى البنوك الإسلامية على أساس إسلامي تعاوني . تنسيق وتوحيد نظم العمل والنماذج البنكية والقواعد الخاصة بالأنشطة والأعمال- .
- الاشتراك في حملات توعية لنشر فكرة التعامل البنكي على الأسس الإسلامية.

المبحث الثاني: فعالية الصيرفة الاسلامية في البنوك (البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 نموذجا) :

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري ، الذي يعتبر احد أقدم البنوك في الجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك و تنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت، و نتطرق الى تطبيق الصيرفة الإسلامية في الوكالة من خلال إعطاء احصائيات .

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري

- **نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري**

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري .

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج،إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة،سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله .

[39]- عمارية بختي ،**مرجع سبق ذكره**، ص76.
[40]- **المرجع السابق** ، ص76.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة،التجارة،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل21 جوان 1988 وقانون 88-177ل28 سبتمبر 1988وبالقانون التجاري، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار "**ب و ج**" وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب**08 شارع ارنيستوشيغيفارا 16000 الجزائر العاصمة،** وحددت مدته ب **99 سنة** ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري و ذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها و شرائها من قبل الخزينة العمومية و في سنة 2018 تم رفع راسمال البنك الى 150 مليون دينار جزائري .يعزز البنك الوطني الجزائري شبكته التجارية من خلال فتح وكالات جديدة في مختلف مناطق القطر الوطني و ذلك من اجل تحسين خدماته لدى زبائنه، حيث يضم حاليا 222 وكالة عبر التراب الوطني .

- **الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري**

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل (6) : الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

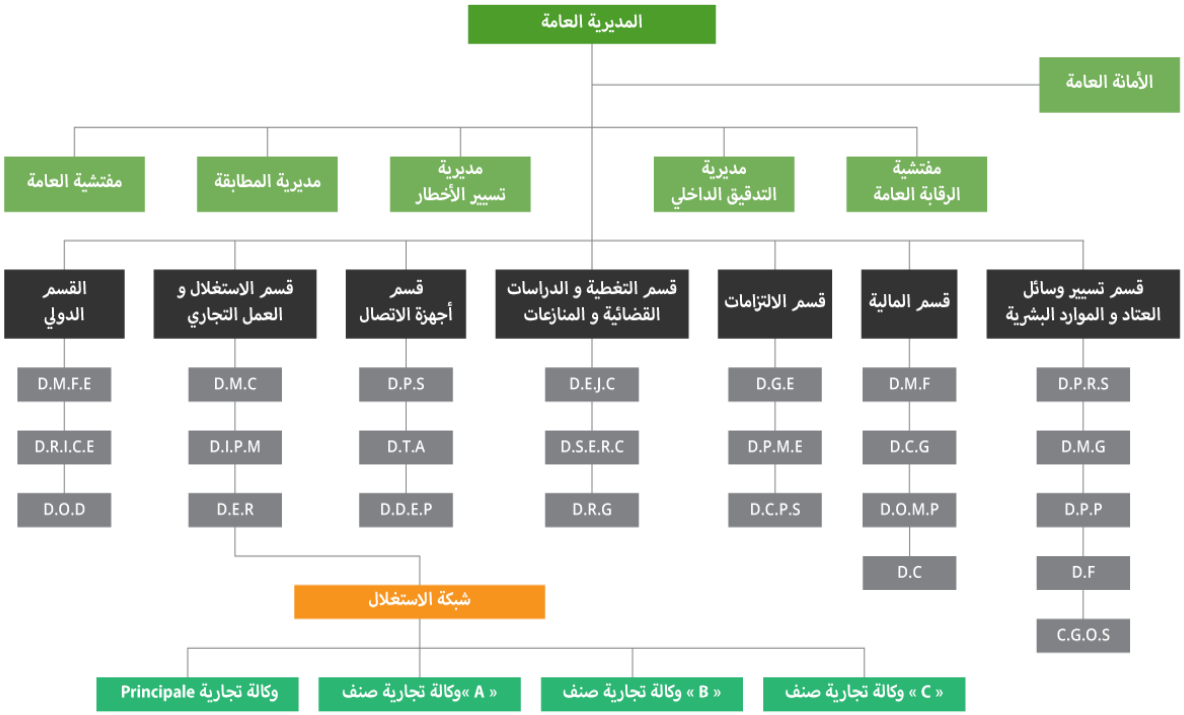

الهياكل التابعة للقسم الدولي

DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE:مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية

DOD:مديرية العمليات المستندية

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري

DER :مديرية تأطير الشبكات

DMC :مديرية التسويق و الاتصال

DIPM :مديرية وسائل الدفع و النقد

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

DDEP : مديرية تطوير الدراسات و المشاريع

DTA : مديرية التكنولوجيات و الهندسة

DPS :مديرية الإنتاج و الخدمات

الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات

DSERC :مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض

DEJC : مديرية الدراسات القانونية و المنازعات

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

DGE:مديرية المؤسسات الكبرى

DPME:مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

DCPS:مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

الهياكل الملحقة بقسم المالية

DC : مديرية المحاسبة

DOMP : مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات

DCG : مديرية مراقبة التسيير

DMF: مديرية السوق المالي

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية

DPRS: مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية

DMG : مديرية الوسائل العامة

DPP : مديرية المحافظة على التراث

DF : مديرية التكوين

DRG : مديرية تحصيل الضمانات

المصدر : موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنيت www.bna.dz

- أهداف البنك الوطني الجزائري « BNA »على المستوى الدولي

نلخص بعض الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها فيما يلي:

– تحسين وتسيير المعاملات الاقتصادية فيما يخص تحويلات بين الوكالة والبنوك الأجنبية؛

– توسيع مجال النشاطات البنكية مع الخارج في مختلف المجالات؛

–تسهيل التواصل عن بعد مع الخارج بإنشاء فروع إذ أمكن ذلك ومن خلال الشبكة الإلكترونية للمعلومات؛

ويبقى الهدف الأساسي للبنك الوطني الجزائري تحقيق مكانة بين بقية البنوك الوطنية بتحقيق إنجازات في مختلف المجالات: سلع بنكية جديدة، استيعاب أكثر عدد من الزبائن، تحقيق فوائد من منح القروض والودائع والوصول إلى تحسين الأداء البنكي وذلك من خلال زرع الثقة من البنك والزبون بصفته أساس الأعمال البنكية والمستهلك الأساسي لها

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت الرئيسية "540"

سنستهل الآن موضوع دراسة الحالة في البداية بتقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبارت 540.

أولا: تقديم وكالة تيارت

1–تعريف:تعتبر وكالة **تيارت** وكالة رئيسية صنف **AP**نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة **تيارت** الرقم **540** تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة **تيارت** عن مديرية الاستغلال لولاية **مستغانم** التي بدورها تحمل رقم **198** حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقر الوكالة **بشارع الانتصار** لمدينة **تيارت** تضم حوالي **20** موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي[41]:

الجدول (2) :توزيع موظفي وكالة تيارت540

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	02	المدير المساعد
Chef service	02	رؤساء المصلحة
Chef de section	02	رؤساء الأقسام
Chargé d'étude	05	مكلفون بالدراسة
Chargé des clientèles	03	مكلفون بالزبائن
Caissier	02	أمناء الصندوق
Guichier	02	موظفي الشباك
Femme de ménage	01	عاملة النظافة
Total	20	المجموع

المصدر: ، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية هذه لسنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office)

و تلك الخاصة بمنح القروض و عمليات التجارة الخارجية (back office)، في ضل رغبة البنك عصرنة خدماته وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة و متنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

2-الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 "البنك الوطني الجزائري":

نلخصه في الشكل التالي:

الشكل (7) : الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

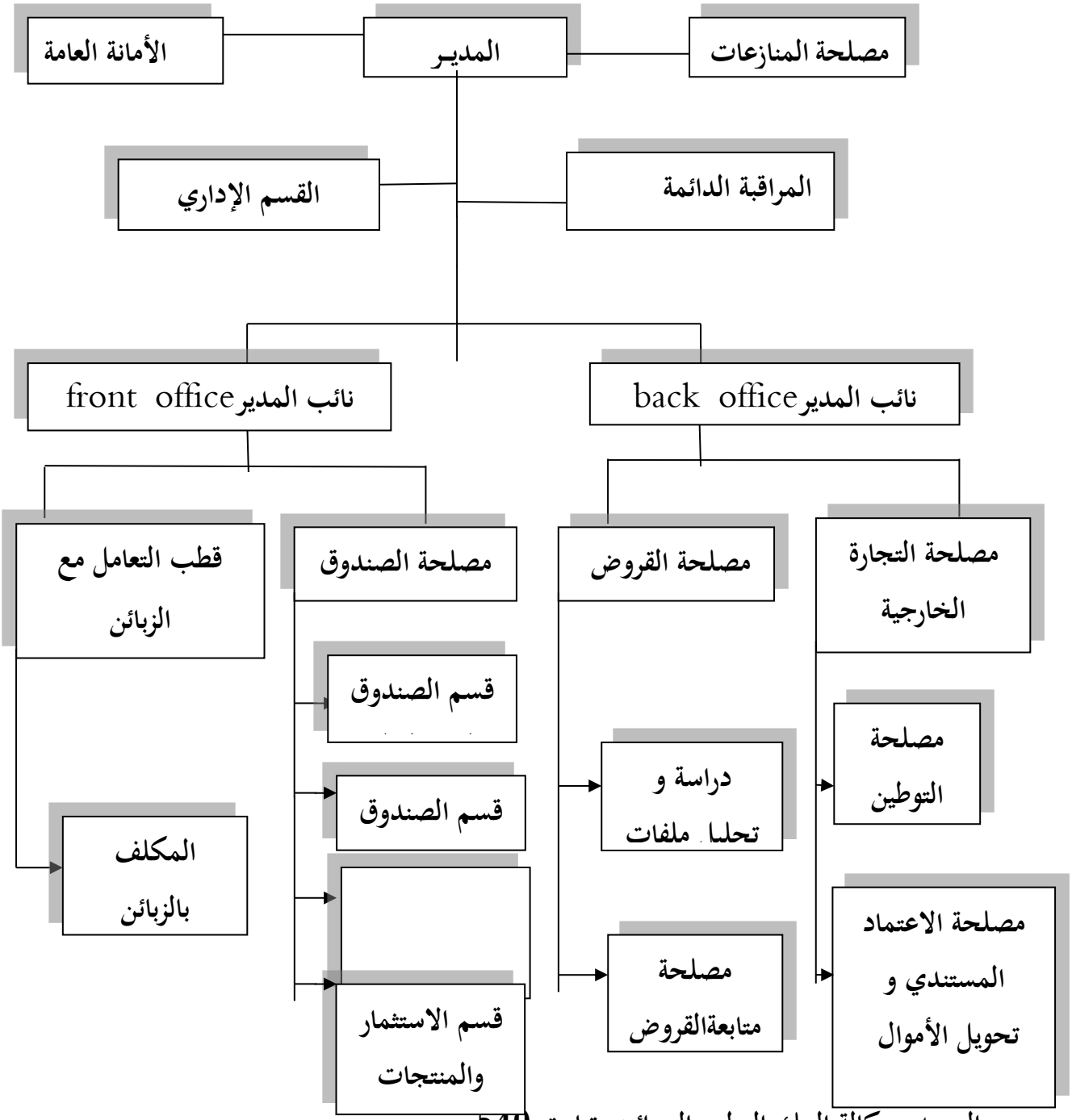

المصدر وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

3- المهام التي تقوم بها وكالة تيارت 540:

هناك مهام و أعمال نلخصها فيما يلي :

- تقديم الخدمات المالية للأفراد و المؤسسات
- إقراض البنك للمنشآت الصناعية الخاصة
- تمويل نشاطات القطاع العام الصناعي و التجاري و كذا الخاص
- المساهمة في رأس مال العديد من البنوك التجارية
- تمويل الاستثمارات الإنتاجية وقبول الودائع
- تنفيذ كل ما يتعلق بعملية ضمان القروض لحساب الدولة
- التعاقد لمنح القروض، السلفيات، المنح، الرهن الحيازي
- تحصيل العملات الصعبة
- ضمان تكوين الجمعيات و الشركات
- استقبال التسديدات نقدا أو عن طرق الشيكات
- استقبال التحويلات للتوظيف، و وسائل القروض والاعتمادات
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إطار التشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة به
- منح القروض الطويلة و المتوسطة و قصيرة الأجل
- تمويل التجارة الخارجية
- خصم الأوراق التجارة و المالية
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء و البيع و الاكتتاب في السندات العامة و الأسهم

المطلب الثالث: تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت الرئيسية 540

تهدف النافذة الإسلامية التي أنشأها البنك الوطني الجزائري إلى تقديم خدمات إدارة الأموال وأنشطة التمويل والاستثمار حصريا وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية مع ضمان الانفصال عن النشاط التقليدي للبنك.

بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 هـ الموافق ل 15 مارس 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولا سيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما في مادتها الثانية.

من خلال مضمون هذا المبحث نتطرق إلى معرفة أنواع المنتجات التمويل الإسلامية المتوفرة في البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت – التي تتفرع عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدأت نشاطها بمنتجات الصيرفة الإسلامية بتاريخ الأربعاء 02 سبتمبر 2020.

هناك تسعة (09) من المنتجات الإسلامية يتم تسويقها في هذا البنك تقسم إلى:

1- **صيغ التمويل الإسلامية:**
   - المرابحة لاقتناء المعدات.
   - و المرابحة لاقتناء السيارات.
   - و الإجارة المنتهية بالتمليك.
   - المرابحة العقارية
2- **الحسابات البنكية الإسلامية:**
   - حساب الشيكات الإسلامية.
   - الحساب الجاري الإسلامي.
   - حساب التوفير الإسلامي بمقابل أو بدونه.
   - حساب توفير الشباب الإسلامي بمقابل أو بدونه.
   - حساب استثمار إسلامي غير مقيد.

الفرع الأول: صيغ التمويل الإسلامية

هناك أربعة (4) أنواع من صيغ التمويل الإسلامية المتوفرة في BNA وكالة تيارت- تمثل في:

النوع الأول: المرابحة العقارية

الإطار التنظيمي: بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020 تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 بتاريخ 02 أبريل 2020 تعميم رقم 2290 بتاريخ 03 أغسطس 2020

المرابحة العقارية مخصصة للعملاء الراغبين في شراء منزل، وهي الحل الأمثل لأولئك الذين يرغبون في جراء هذا الشراء وفقا لتعاليم الإسلام، حيث يشتري البنك العقار ويبيعه للعميل بهامش ربح معروف ومتفق عليه.

للاستفادة من المرابحة العقارية، يكفي أن يكون العميل جزائري الجنسية، وعمره اقل من 75 سنة ويبر دخلا ثابتا ومنتظما أكبر من أو يساوي 40000 دينار جزائري.

حيث يختار المستفيد (العميل العقار الذي يرغب في اقتنائه، ويقوم البنك بشرائه من المروج أو الفرد لإعادة بيعه إليه.

يتم توزيع سعر البيع على فترة تصل إلى 40 عاما، مع دفعات شهرية ثابتة. معدل الهامش يبلغ6.25 % للعملاء غير المدخرين، و 5.75 % للعملاء الحاملين لدفتر توفير أقدميته على الأقل ثلاثة (3) أشهر.

بالإضافة إلى ميزة معدل الهامش التنافسي والتمويل الذي يمكن أن يصل إلى 90 % من قيمة العقار لمدة تصل إلى 40 عاما، يتم منح مواعيد نهائية مفيدة للغاية أثناء معالجة الملفات، حيث تتم معالجة الطلبات في غضون فترة لا تتجاوز ثمانية (8) أيام.

الملف المطلوب:

طلب للحصول على القرض بعد نموذج البنك الوطني الجزائري:

- و نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- بطاقة عائلية أو بطاقة شخصية حسب حالة المقترض.
- وثيقة تبرر الإقامة.
- شهادة الميلاد رقم 12.
- نسخة عن أول صفحتين من دفتر التوفير للمدخرين.
- شهادة عمل وكشوفات الرواتب لثلاثة أشهر الأخيرة للعمال الأجراء أو كشف الدخل السنوي .

- نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص (تجار، حرفين، أو مهنيين...الخ) .
- أخر ثلاثة تنبيهات جبائية ومستخرج ضريبي ساري المفعول أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء .
- جدول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء (التجار) والراغبين في الاستفادة من قرض عقاري قيمته أكثر من (20) عشرين مليون دج .
- ترخيص بالاطلاع على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات والأفراد (C.R.E.M) وفقا النموذج البنك الوطني الجزائري. قرار تخصيص المسكن مع ذكر سعر التنازل، عدد الغرف والعنوان.

النوع الثاني: المرابحة لاقتناء التجهيزات

الإطار التنظيمي:

بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020 تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 بتاريخ 02 أبريل 2020 تعميم رقم 2291 بتاريخ 03 أغسطس 2020.

المرابحة لاقتناء التجهيزات المتمثلة في معدات المنزل من الأثاث والأجهزة المنزلية وأجهزة الكمبيوتر...، أصبحت الآن في المتناول وفقا للقواعد المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية. تقدم صيغة BNA مرابحة لاقتناء التجهيزات إجراءا بسيطا. للقيام بذلك يشتري البنك الأصل من المورد المحلي ويعيد بيعه إلى المشتري مقابل هامش ربح متفق عليه مسبقا.

للاستفادة منها، يكفي أن تكون مقيما في الجزائر دون سن (70) السبعين وأن يكون دخلا ثابتا ومنتظما اكبر من أو يساوي 40000 دج.

يتم توزيع سعر البيع على فترة تتراوح من 12 إلى 36 شهرا، مع دفعات شهرية ثابتة، في هذه الحالة التمويل يمكن أن يصل إلى 90 % من سعر المعدات، لفترة ما بين اثنا عشر (12) شهرا وستة وثلاثون (36) شهرا ويتم الاستفادة من معدل الهامش التنافسي ومعالجة الملفات خلال فترة لا تتجاوز خمسة (5) ايام.

النوع الثالث: المرابحة لاقتناء سيارة

الإطار التنظيمي: بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020 تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 بتاريخ 02 أبريل 2020 تعميم رقم 2292 بتاريخ 03 أغسطس 2020

هذا المنتج مخصص للعملاء الراغبين في شراء سيارة والذين يمكنهم الان الاستفادة من التمويل الإسلامي من خلال صيغة المرابحة. للقيام بذلك، يشتري البنك السيارة التجميع الجزائري) من التاجر المحلي ويعيد بيعها للمستفيد النهائي، بمتوسط هامش ربح متفق عليه ومعروف مسبقا.

هذه الصيغة مفتوحة لأي شخص طبيعي مقيم في الجزائر، تحت سن 70 ويثبت دخل ثابت ومنتظم أكبر من أو يساوي 40000 دج.

يتم توزيع سعر البيع على فترة تتراوح من 1 إلى 5 سنوات، مع دفعات شهرية ثابتة.

يستفيد المشتري من تمويل يمكن أن يصل إلى 85% من سعر السيارة، لمدة تتراوح بين 12 و 60 شهرا، بمعدل هامش تنافسي، المواعيد النهائية قصيرة جدا، مع العلم أن الملف يتم التعامل معه في موعد نهائي لا يتجاوز خمسة أيام.

النوع الرابع: الإجارة المنتهية بالتمليك

الإطار التنظيمي: بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020 تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 بتاريخ 02 أبريل 2020 تعميم رقم 2289 بتاريخ 03 أغسطس 2020

يمكن لمحترفي جميع الأنشطة، الاستفادة من صيغة الإجارة لتلبية احتياجات الحصول على السلع والمعدات.

تمويل الإجارة هو عقد إيجار مع خيار شراء (إجارة المنتهية بالتمليك) وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالسلع الرأسمالية المعمرة وغير القابلة للتلف. وبالتالي يشتري البنك السلعة من الموردين المحليين و يؤجرها للعميل. في نهاية هذا العقد، يمارس العميل خيار الشراء و يصبح مالك السلع أو المعدات .

هذه الصيغة مخصصة للأشخاص الذين يمارسون المهن الحرة، والتجار، وكذلك المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

مع العلم أن التمويل يمكن أن يصل إلى 90 % من مبلغ التمويل الذي يكون بحد أقصى 000 000 25 مليون دج. الإيجارات ثابتة وموزعة كل ثلاثة أشهر على فترة أقصاها خمس (5) سنوات دون أن تقل عن سنتين، مع العلم أن هذه الأسعار جذابة وتنافسية.

الجدول (03): إحصائيات حول هذه الصيغ الإسلامية في BNA وكالة تيارت إلى غاية 2022/04/30

نوع التمويل	عدد الملفات	المبلغ الممنوح
الاجارة	1 قيد الدراسة	/
المرابحة العقارية	10	46 876 040,54
المرابحة لاقتناء تجهيزات	11	4 477 884,96
المرابحة لاقتناء سيارات	/	/
المجموع	22	51 353 925,50

المصدر: البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت –

الفرع الثاني: الحسابات البنكية الإسلامية:

سوف نتطرق لعدد من أنواع الحسابات الإسلامية المعتمدة في البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت –

النوع الأول: حساب الشيكات الإسلامية

الإطار التنظيمي: بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020 تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 بتاريخ 02 أبريل 2020 تعميم رقم 2284 بتاريخ 03 أغسطس 2020

حساب شيك إسلامي هو حساب إيداع تحت الطلب يضم أموالا يعهد بها إلى البنك من قبل أفراد أو كيانات ملزمة بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو أي شخص آخر محدد عند الطلب أو بموجب شروط متفق عليها مسبقا.

يسمح هذا الحساب لحامله بالوصول إلى أمواله المودعة في أي وقت، أي فتح حساب جاري إسلامي يؤدي إلى إصدار دفتر شيكات وبطاقة CIB و رمز دفع الكتروني.

لا يمكن لحساب الشيكات الإسلامي بأي حال من الأحوال إظهار مركز الخصم.

هذا وديعة غير مدفوعة للعميل، والتي ستكون جزءا من صندوق المدرعة، والذي سيتم واستثمارها من قبل البنك في مشاريع التمويل الإسلامي.

الأشخاص المعنيون بهذا الحساب:

- **الأشخاص الطبيعيون القوميون:** الأشخاص الطبيعيون القوميون لتلبية احتياجاتهم الشخصية ومن يمارسون

نشاطا مهنيا.

- **الكيانات القانونية ذات الطبيعة المربحة:** نادي رياضي، حزب سياسي، جمعيات.

العمليات التي تتم في هذا الحساب:

- الإيداعات السحوبات النقدية.
- التحويلات الصادرة / الواردة .
- تسديد للشيكات الصادرة عن هذا الحساب.
- تسليم الشيكات خارج العمليات التجارية.
- تسديد الاقتطاعات.
- السحوبات/ التسديدات عن طريق البطاقة.
- التكاليف والعمولات البنكية.
- تسديد الاستحقاقات المرتبطة بالتمويل.
- تسديد السفاتج الموطنة خارج العمليات التجارية.
- تسليم شيكات البنك بصفة استثنائية.

- **إغلاق الحساب:** يمكن إغلاق حساب الشيكات الإسلامي:

- بناء على طلب الزبون.
- عند وفاة العميل.
- بقرار من البنك.

النوع الثاني: الحساب الجاري الإسلامي

الإطار التنظيمي: بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020 تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 بتاريخ 02 أبريل 2020 تعميم رقم 2285 بتاريخ 03 أغسطس 2020.

الحساب الجاري الإسلامي هو حساب وديعة تحت الطلب يضم أموالا يعهد بها إلى البنك أشخاص اعتباريون أو طبيعيون يتمتعون بوضع التاجر ويلتزمون بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين لدى البنك بالشروط المتفق عليها مسبقا.

يهدف هذا الحساب إلى جمع الأموال من المودعين لاستخدامها في أنشطة مختلفة تتوافق مع مفاهيم الشريعة الإسلامية لفترة غير محددة.

يسمح الحساب الجاري الإسلامي لحامله بالحصول على أمواله بناء على طلبه وبدون أي زيادة.

- **الأشخاص المعنيون بهذا الحساب:**
  - **الأشخاص الطبيعيون:** التجار أو المهنيين (الوظائف الليبرالية).
  - **الأشخاص الاعتباريون الريحيون:** (تجاريون، صناعيون، مقدمو خدمات).
- **إغلاق الحساب الجاري الإسلامي:** يمكن إغلاق حساب الشيكات الإسلامي:
  - بناء على طلب الزبون.
  - عند وفاة العميل.
  - بقرار من البنك.
  - حل الشخصية الاعتبارية.

النوع الثالث: حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد الإطار التنظيمي: بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020 تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 بتاريخ 02 أبريل 2020 تعميم رقم 2286 بتاريخ 03 أغسطس 2020.

حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد (CIINR) هو حساب وديعة لأجل يعتمد على مبدأ المضاربة الذي يركز على تقاسم الأرباح والخسائر. يخول صاحب الترخيص رب المال البنك باستثمار المبلغ المودع في سلة مشاريع التمويل الإسلامي التي ينفذها هذا الأخير. في هذا النوع من الودائع، تتمتع BNA، باسم المضارب، بحرية مطلقة فيما يتعلق باختيار رأس المال وإدارته.

حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد موجه إلى:

- ❖ الأشخاص الذين يمارسون المهن الحرة.
- ❖ للمؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (TPPME).
- ❖ للأفراد من الجنسية الجزائرية.

- لفتح هذا النوع من الحسابات مطلوب مبلغ لا يقل عن 100.000 دج.
- يتم تمويل CIINR من حساب العميل.
- يتوافق حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد مع الأموال المحجوبة لمدة تزيد عن 6 أشهر وأقل من 60 شهرا من تاريخ الدفع الفعلي.
- يتم توزيع الأرباح الناتجة عن هذه السلة بين البنك وصاحب الحساب الإسلامي بموجب شروط عقد المضاربة.
- يتم الخصم من حساب الاستثمار غير المقيد بالمبلغ الإجمالي المستثمر عند انتهاء مدة العقد المتفق عليها أو عند السداد المبكر.
- لا يتم تجديد حساب الاستثمار غير المقيد عن طريق التجديد الضمني ولكن بناء على طلب صريح من صاحب الحساب في نموذج فتح الحساب.
- يجوز للبنك المضي قدما في السداد الكامل أو الجزئي للاستثمار الإسلامي بناء على طلب العميل بعد فترة إيداع لا تقل عن 6 أشهر. يستمر الباقي في الاستفادة من المكافأة وفقا للعقد.

- يتم التفاوض بشأن الاستحقاق (مدة الإيداع) وتوزيع الأرباح لكل حساب استثمار إسلامي غير مقيد.
- يتم احتساب مكافأة هذا الحساب بالتناسب مع مدة الاستثمار ووفقا لمفتاح توزيع الأرباح في نهاية السنة.
- المحاسبية بعد خصم التكاليف المحتجزة والضرائب والرسوم وحصة مخصصات مخاطر السيئة الديون واحتياطيات مخاطر الاستثمار (IRR) واحتياطيات معادلة الأرباح (PER).
- أي خسائر يتحملها العميل بما يتناسب مع مشاركته في المحفظة الاستثمارية.
- يتحمل البنك الخسائر الناتجة عن عدم امتثاله للأحكام القانونية أو التعاقدية أو الإهمال أو سوء الإدارة أو الغش المؤكد.
- توزيع الأرباح وخصم الخسائر وإعادة الوديعة إلى حساب العميل الأصلي.
- يتم تقدير مصروفات المضاربة وخصمها في نهاية السنة المالية.
- صافي الربح = إجمالي الربح – مصروفات المضاربة – الربح الموزع على العميل المودع) = صافي الربح (حصة مشاركة العميل في التمويل).

الجدول (04) مفتاح توزيع الأرباح لحساب الاستثمار الغير مقيد

طبيعة ومدة الإيداع	حصة BNA	حصة العميل
إسلامي مدة 06 اشهر	45 %	55 %
إسلامي مدة 12 اشهر	35 %	65 %
إسلامي مدة 18 اشهر	30 %	70 %
إسلامي مدة 24 اشهر	25 %	75 %
إسلامي مدة 36 اشهر	20 %	80 %
إسلامي مدة 48 اشهر	15 %	85 %
إسلامي مدة 60 اشهر	10 %	90 %

المصدر: البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت –

النوع الرابع: حساب التوفير بأرباح أو بدون أرباح

الإطار التنظيمي: بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020 تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 بتاريخ 02 أبريل 2020 تعميم رقم 2287 بتاريخ 03 أغسطس 2020.

يمكن أن يكون حساب التوفير الإسلامي حساب إيداع تحت الطلب (بدون مكافأة) أو حساب وديعة لأجل بمقابل)، مدعوم بحساب توفير و / أو بطاقة CIB، يسمح لحاملها بتكوين مدخرات بالوتيرة التي تناسبه، ويصرح الأخير للبنك باستثمار المبلغ المودع في سلة تمويل المشاريع التي ينفذها هذا الأخير في إطار التمويل الإسلامي.

- ❖ حساب التوفير الإسلامي مخصص للأفراد من الجنسية الجزائرية، المقيمين أو غير المقيمين.
- ❖ مطلوب مبلغ لا يقل عن 10،000 دينار لفتح نوع حساب.

أنواع حسابات التوفير: هناك نوعان من حسابات التوفير الإسلامية:

1): حساب التوفير الإسلامي بدون مقابل

و هو يتوافق مع حساب صناديق الإسكان الموكلة إلى البنك من قبل الأفراد، مع الحق في التصرف فيها في أي وقت عن طريق السحب الجزئي أو الكلي، دون أي زيادة. لا يعتمد هذا النوع من الحسابات على مبدأ المضاربة. يمكن لصاحب حساب توفير إسلامي أن يطلب مكافأة عن جزء أو كل أمواله. يتحول إلى النوع الثاني بعد توقيع اتفاقية الاستثمار لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر. في هذه الحالة يتم استيعاب حساب التوفير الإسلامي في حساب استثمار غير مقيد).

2): حساب التوفير الإسلامي مع مقابل :

يتوافق حساب التوفير الإسلامي مع المكافأة مع حساب وديعة لأجل مع تفويض صريح من العميل مقدما للبنك مسبقا من أجل استثمار أمواله في التمويل الإسلامي من أجل تحقيق ربح. يعتمد هذا النوع من الحسابات على مبدأ المضاربة.

يتم احتساب مكافأة هذا الحساب بالتناسب مع مدة المدخرات ووفقا لمفتاح توزيع الأرباح في نهاية السنة المالية بعد خصم التكاليف المحتجزة والضرائب والرسوم وحصة مخصصات مخاطر السيئة الديون واحتياطيات مخاطر الاستثمار (RR!) واحتياطيات معادلة الأرباح (PER).

أي خسائر يتحملها العميل بما يتناسب مع مشاركته في المحفظة الاستثمارية.

يتحمل البنك الخسائر الناتجة عن عدم امتثاله للأحكام القانونية أو التعاقدية أو الإهمال أو سوء الإدارة أو الغش المؤكد.

جدول (05): مفتاح توزيع الأرباح لحساب التوفير الإسلامي

مدة الإيداع	حصة BNA	حصة العميل
03 اشهر	50 %	50 %
06 اشهر	45 %	55 %
12 شهرا	35 %	65 %
18 شهرا	30 %	70 %
24 شهرا	25 %	75 %
36 شهرا	20 %	80 %
48 شهرا	15 %	85 %
60 شهرا	10 %	90 %

المصدر : البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

النوع الخامس: حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر:

الإطار التنظيمي: بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441هـ الموافق ل 15 مارس تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 بتاريخ 02 أبريل 2020 تعميم رقم 2288 بتاريخ 03 أغسطس 2020.

- ❖ هي مفتوحة لأي شخص بصفته ممثلا قانونيا لصالح القاصر المعني.
- ❖ تدار من قبل الوصي الشرعي حتى سن الرشد للقاصر المعني.
- ❖ يخضع هذا الحساب لنفس أحكام التشغيل لحساب التوفير الإسلامي.

جدول (06): إحصائيات حول الحسابات البنكية الإسلامية في BNA وكالة تيارت

المنتج	عدد الحسابات	مجموع الارصدة
حساب شيك إسلامي	221	10.925.488.00
حساب جاري إسلامي	13	1.417.008.00
حساب استثمار إسلامي غير مقيد	103	163.291.000.00
حساب توفير إسلامي	580	228.198.354.00
المجموع	917	403.831.580.00

المصدر : البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل الى العديد من المعطيات المرتبطة بأهم صيغ و اليات الصيرفة الإسلامية و واقعها في البنك الوطني الجزائري ، حيث تطرقنا إلى الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه وكذلك المنتجات الخاصة بالصيرفة الإسلامية لديه ، وكما قدمنا إحصائيات حول هذه الصيغ الإسلامية بوكالة تيارت وكذا الحسابات البنكية الإسلامية لديها.

و قد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الصيرفة الإسلامية مازالت تحتاج إلى التطوير والتعميم على باقي الوكالات، مع العلم أن وكالة تيارت الرئيسية 540 تبذل مجهود كبير لتعريف وتعميم واستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء، وكان ذلك ملحوظ حسب حركة نشاطها والمجهود المبذول للتعريف أكثر بالصيرفة الإسلامية لدى الزبائن .

فالمنتجات الإسلامية من خلال فرعيها الحسابات (الإسلامية ، الادخار و الاستثمار) و التمويل تحتاج الى توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها .

الخاتمة

الخاتمة :

من الدراسة المقدمة لموضوع مدى فعالية الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري كنموذج و معالجة الإشكالية المتمثلة في :

ما مدى فعالية الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية ؟

فقد قمنا بتقديم مختلف منتجات الصيرفة الإسلامية عموما و المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت الرئيسية 540 من خلال تقديم احصائيات منذ انطلاق المنتجات الى غاية 30 افريل 2022 .

حيث حاولنا معالجة الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية للصيرفة الإسلامية من جهة و الدراسة التطبيقية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت الرئيسية 540. و توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية :

-منتوج الصيرفة الإسلامية حديث في البنوك العمومية : منذ 30 اوت 2020.
-اقبال محتشم للنوافد الإسلامية لنقص الثقافة البنكية لدى عامة الجزائريين .
-منتوجات الصيرفة الإسلامية مقننة و متابعة من طرف المجلس الإسلامي الأعلى الذي يشرف عليها شخصيا في الأطر القانونية و التشريعية و مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية .

اختبار الفرضيات :

من خلال البحث المقدم قمنا باختبار صحة الفرضيات على النحو التالي :

- **الفرضية الأولى** : التي تقول انه يوجد اقبال وطلبات من طرف العملاء على المنتجات المالية الاسلامية بالبنوك التجارية ، تبين انها صحيحة في جانب الحسابات البنكية و ايداعات الأموال ، اما في جانب التمويلات فالإقبال محتشم .
- **الفرضية الثانية** : يوجد وعي كاف لدى البنوك التجارية للاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية فهي صحيحة ، حيث يقوم البنك الوطني الجزائري بمجهودات كبيرة من اجل الترويج و اقتراح منتجات و متطلبات الزبائن .

- **الفرضية الثالثة** : و القائلة : تقوم الجزائر بجهود مقبولة في مجال تطوير الصيرفة الإسلامية ، فهي صحيحة، حيث قام البنك الوطني الجزائري باطلاق 09 منتجات للصيرفة الإسلامية و دعمها بثلاث منتجات أخرى و هي :

-الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك في 16 اوت 2021 .

-المرابحة للاستثمار في 02 جوان 2022

-السبيل للحج : قرض حسن في 02 جوان 2022 .

التوصيات :

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها ، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي نراها مناسبة من اجل رفع الفعالية و مستوى الأداء في البنوك الإسلامية و البنك الوطني الجزائري بصفة خاصة و تتمثل هذه التوصيات في :

- يجب الاعتماد على الاشهار و وسائل الاعلام من اجل الترويج لمنتجات الصيرفة الإسلامية و تعريف الزبائن بها .
- اجراء تعديلات في القوانين من اجل تخفيف أعباء التمويلات من : مصاريف القرض ، مصاريف الموثق ..... و غيرها .
- مساهمة الخزينة العمومية من خلال دعمها لبعض منتجات الصيرفة الإسلامية الموجه للأفراد و المؤسسات كالقروض العقارية و القروض الاستثمارية وذلك لغرض تخفيف الأعباء على الزبائن كما هو الحال في المنتجات الكلاسيكية.
- فتح نوافذ و فروع أخرى : حيث حاليا البنك الوطني الجزائري يضم 64 شباك و 03 فروع الصيرفة الإسلامية .
- القيام بحملات ترويجية من اجل اطلاع الزبائن على مدى توافق المنتجات المقترحة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- زيادة المنتجات الإسلامية .

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب** :.

1. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط 1، دار وفاء لدنيا للنشر والتوزيع، 2007.
2. إسماعيل علي عباس، هاني عبد الأمير الفيلي، محاسبة البنوك، ط 3، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2011.
3. زهير الحدرب، لؤي وديان، محاسبة البنوك، ط 1، دار البادية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
4. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط 4، ديوان المطلبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
5. ناصر خليفة عبد المولى، محمد الصيرفي، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي، السحاب للنشر والتزيع، 2010.
6. شهاب أحمد سعيدي العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
7. بن عيسى بن علية، الصيرفة الاسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر، بدون سنة.
8. محمود عبد الكريم احمد الرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
9. عبد اللطيف حمزة المصراتي، المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011.
10. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة ،الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، 2011.

11. بقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، مكتبة الملك فهد، 1990.

12. نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، ط 1، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020.

13. محمد محمود العلجوني ، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها و تطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة للطباعة و النشر ، 2008.

_ المجلات :

1. سعيدة تلخوخ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المشتدامة المجلد 65 العذد 60 جوان 2021.

2. محمد هشام فريجة ، رقابة البنوك المركزية على البنوك الاسلامية ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية ، العدد 22 ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر 2017.

3. العطرة دغوش ،التمويل الاسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجزائري(بنك البركة الإسلامي بين الواقع و المأمول)، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 48،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر،2017.

4. عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، عبدلي هالة، الصيرفة الإسلامية في الجزائر" واقع و تحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 07، العدد 2، جوان 2020.

_ المذكرات :

1. ميلود بن مسعودة ، معايير التمويل و الإستثمار في البنوك الإسلامية ، مدكرة مقدمة لنيل لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد الاسلامي ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية ،قسم الشريعة ، السنة الجامعية 2007-2009.

2. بن سي عمار أسماء، بولعجول رشيدة، دور البنوك الإسلامية في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2020.

3. عمارية بختي ، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية (دراسة مقارنة بين بنك دبي الإسلامي و مصرف السلام الجزائر للفترة (2011-2016)،أطروحة دكتورة في علوم التسيير ، تخصص إدارة مصرفية ، جامعة الجزائر3، 2019.

4. سليم موساوي،مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الاسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي، أطروحة دكتورة في علوم التسيير،فرع نقود و مالية،جامعة الجزائر 2016.

5. العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكتروني، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2007.

6. زهير زواش، دور نظام الدفع االلكتروني في تحسين المعامالت المصرفية، ، مذكرة ماجستير في العلوم االقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011.

7. العيد صوفان، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برامج الخصخصة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطيمة، 2011.

8. واضح نعيمة، العوامل المؤثر على إتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في تسيير ومالية المؤسسات، 2017.

9. كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، (دراسة حالة بنك البركة و بنك القرض الشعبي الجزائري)،مذكرة ماجستير في الاقتصاد، مجلة المشكاة في الاقتصاد و التنمية و القانون ،العدد 5 ، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب ،عين تموشنت ، الجزائر 2017.

- **الملتقيات :**

1. بلعزوز بن علي، عاشور كنوش، واقع المنظومة الجزائرية ومنهج الإصلاح، الملتقى الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2004.

_ المواقع الالكترونية :

http://www.bna.dz

الملاحق

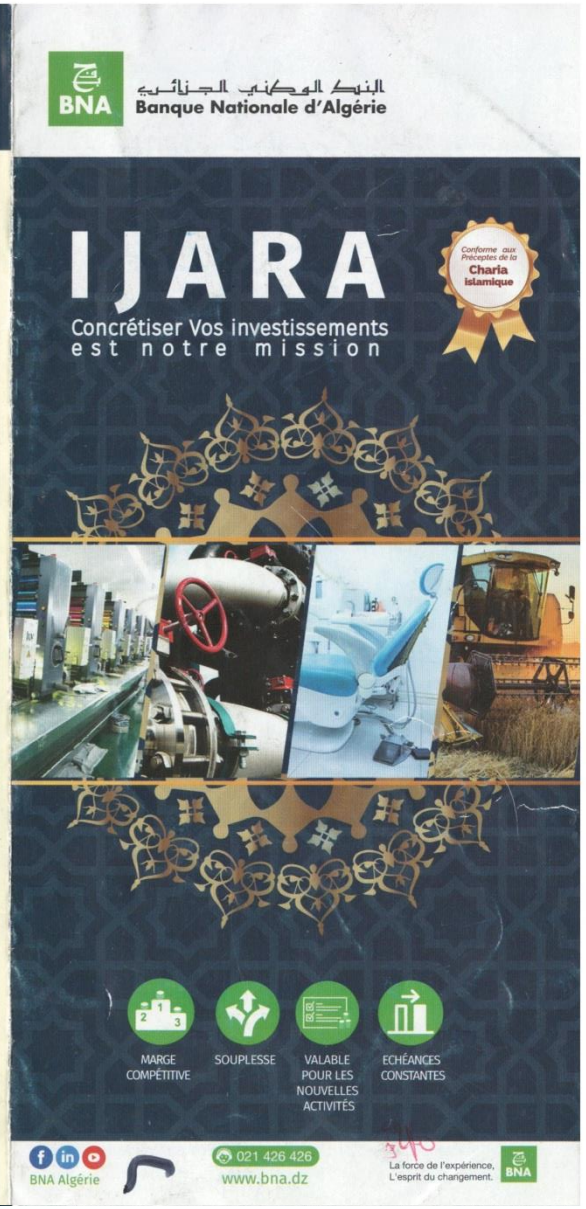

الإجارة

تجسيد استثماركم مهمتنا

ما هو تمويل الإجارة ؟

تمويل "الإجارة" يتمثل في عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك) يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدّات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف. يقوم البنك باقتنائها لدى الممونين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون. في نهاية هذا العقد، يرفع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدّات (إجارة منتهية بالتمليك) صيغة التمويل هذه موجهة خصيصا إلى :

- الأشخاص الذين يمارسون مهن حرّة
- التجّار
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ماهي الشروط ؟

- يهدف منتوج الإجارة لاقتناء معدّات وتجهيزات دائمة غير قابلة للإتلاف من خلال عقد إيجار
- يقدر مبلغ الضمان المطلوب "هامش الجدية" 10٪ من قيمة المعدّات موضوع التمويل
- تقدر المدة القصوى لتمويل "الإجارة" بخمس (05) سنوات دون أن تقل عن عامين (02)
- كيفيات السداد: يتم دفع مبلغ الإيجار بشكل ثابت كل ثلاثة أشهر طول مدة الإيجار، يتمّ اقتطاعه من الحساب الإسلامي "ودائع تحت الطلب" / الحساب الجاري للزبون

كيف يعمل تمويل الإجارة ؟

- يمكنكم اختيار التجهيزات التي ترغبون في استئجارها بتمويل الإجارة
- تقدموا إلى وكالتكم لتحديد شروط وكيفيات التمويل
- يشتري البنك التجهيزات ويؤجرها لكم
- بعد دفع كل الأقساط والمبالغ الواجبة، بإمكانكم رفع خيار الشراء حتى تصبح التجهيزات ملكا لكم

ماهي المزايا ؟

الوثائق الإدارية والقانونية

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للزبون
- شهادة الميلاد وشهادة الإقامة للمرقي أو المسيّر
- نسخة من بطاقة التسجيل الضريبي
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها من طرف المركز الوطني للسجّل التجاري، أو رخصة الاستغلال للأنشطة المنظمة
- نسخة من قانون الشركة الذي تمّ تحديثه، ومحضر تعيين وتفويض سلطة المسيّر
- نسخة من عقد ملكية المحل الذي يضم النشاط أو عقد الإيجار المعمول به

الوثائق التجارية

- الفاتورة (الفواتير) الأولية جديدة للتجهيزات (المعدات) التي سيتم الحصول عليها، باسم البنك نيابة عن المستأجر

الوثائق المالية

- الميزانيات والأرصدة الضريبية و TCRs والملاحق الثلاث السنوات المالية (03) الأخيرة التي تمت الموافقة عليها من قبل مديرية الضراب أو إقرار المعدل الثابت (للمهنيين الذين لا يقدمون ميزانية عمومية)
- تقرير محافظ الحسابات لآخر سنة مالية مغلقة
- نسخة من قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع قائمة التجهيزات التي سيتم اقتناءها، إن وجدت
- استخراج شهادة الضرائب وتحديث شهادة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء و شهادة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والاشغال العمومية سارية المفعول
- دراسة فنية اقتصادية مؤقتة للتجّار، وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وثائق أخرى

- شهادة التصنيف والتأهيل المهني (لمقاولي البناء والأشغال العمومية
- خطة عمل المؤسسة
- نموذج تمويل "الإجارة" موقع
- رخصة السماح باستشارة المصلحة المركزية للمخاطر موقعة

سيارتكم عندنا مع
المرابحة للسيارات

ما هي المرابحة سيارات ؟

هي عقد بيع لسيارات جديدة مركبة أو مصنعة في الجزائر، بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون والبنك. يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين.
يكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما، لسعر التكلفة، لهامش الربح للبنك ولكيفيات التسديد.

ماهي الشروط ؟

المرابحة سيارات موجهة خصيصا للأشخاص (الأفراد) المقيمين في الجزائر المستوفون للشروط التالية:
. شرط الجنسية الجزائرية.
. السن أقل من 70 سنة.
. أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتا ومنتظما ومبلغ يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار (40 000,00 دج).

كيف تعمل ؟

- اختاروا السيارة التي ترغبون في شرائها،
- يشتريها البنك من الوكيل،
- يقوم البنك ببيعها لكم بهامش ربح متفق عليه مسبقا.
- سعر البيع موزع على فترة تتراوح من 2 إلى 5 سنوات، مع أقساط شهرية ثابتة.

ماهي المزايا ؟

- منتوج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- هامش ربح تنافسي، تمويل يمكن أن يصل إلى 85٪ من سعر بيع المركبة؛
- فترات التمويل تتراوح بين 12 و 60 شهراً في حدود سن 70 عاما؛
- جدول تسديد الأقساط المستحقة ثابت؛
- إمكانية السداد المسبق (كامل / جزئي).

الملف المطلوب تقديمه :

- طلب تمويل وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري.
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- شهادة اثبات الحالة العائلية أو الفردية.
- شهادة إقامة.
- شهادة ميلاد.
- شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب للثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام.
- آخر تنبيه جبائي ومستخرج ضريبي ساري المفعول أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.
- نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص كالتجار، الحرفيين والمهنيين ، وما إلى ذلك.
- السماح باستشارة المصلحة المركزية للمخاطر للمؤسسات والأسر.
- طلب توطين الدخل مقبول من قبل صاحب العمل.
- فاتورة أولية للمركبة الجديدة تكون باسم البنك مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة لنشاط التصنيع (الإنتاج) على التراب الوطني، و تشهد بأن المركبة موضوع طلب التمويل، يتم إنتاجها أو تركيبها في الجزائر.
- شهادة توفر السيارة.
- قيمة عقد التأمين على الوفاة (تكافل)، كعلاوة واحدة.

-ملحق رقم :02-

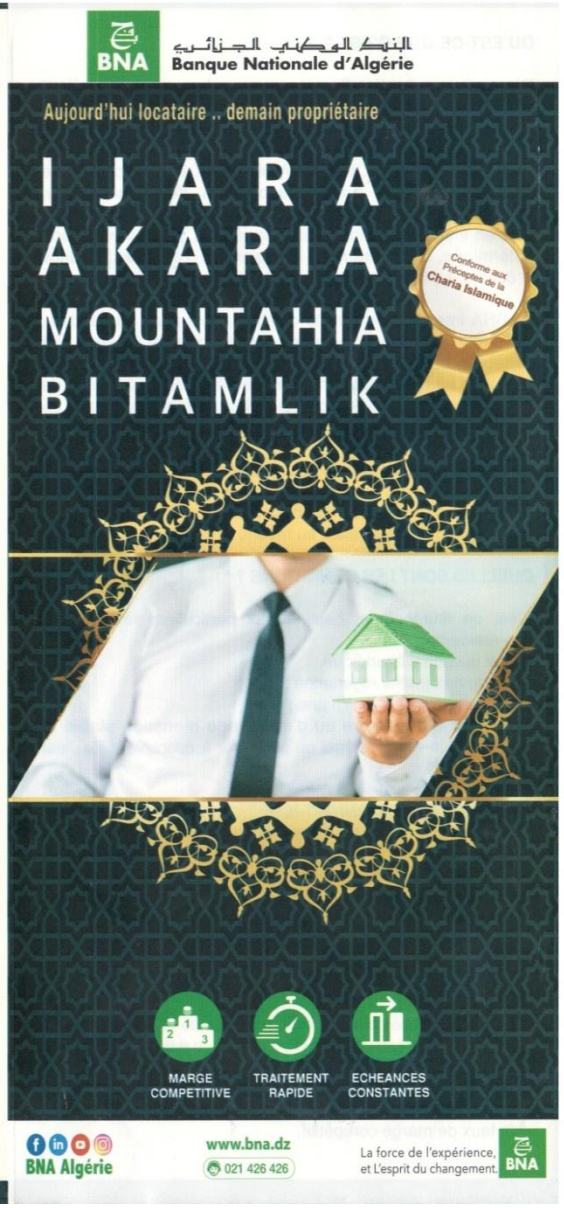

ما هي؟

– هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار على أساس الإيجار مع خيار الشراء.

الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك عقد إيجار على المدى الطويل يقوم في نهايته البنك، المسمى بالمؤجر بإتاحة العقار للزبون المسمى المستأجر.

يتم اقتناء العقار من قبل البنك.

يتدخل البنك الوطني الجزائري بصفته مشتري اتجاه البائع، ومؤجر وبائع اتجاه الزبون. بحيث يشتري العقار من البائع ويؤجره للزبون لفترة محددة، وبعد ذلك يمارس الزبون خيار الشراء ويصبح مالك للعقار.

في حالة الاستحواذ المشترك، يمكن أن يكون المشتري الشريك: الزوج، الأصول والأحفاد من الدرجة الأولى والأقارب المباشرة. يجب عليه أن يستجيب للشروط المذكورة، باستثناء المعيار المتعلق بالدخل.

ماهي الشروط؟

هذا التمويل مخصص للأفراد المقيمين وغير المقيمين:

– الأهلية القانونية؛

– شرط الجنسية الجزائرية؛

– السن أقل من 75 سنة؛

– أن يكون له الراتب أو الدخل الشهري ثابتا ومنتظما بمبلغ يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار (40 000.00 دج).

كيف يتم التمويل؟

– اختاروا العقار الذي ترغبون الحصول عليه؛

– يشتري البنك العقار الذي تم اختياره من المرقي أو من الأفراد؛

– يؤجرها لكم البنك بهامش ربح متفق عليه مسبقا؛

– بعد دفع الإيجار الأخير يقوم البنك ببيع العقار لكم بسعر رمزي؛

ماهي المزايا؟

– منتوج معتمد مطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

– يمكن أن تصل قيمة التمويل إلى 50 000 000 دج؛

– مدة الإيجار ثلاثون (30) سنة (في حدود خمسة وسبعين (75) سنة)؛

– هامش ربح تنافسي.

ما هو الملف المطلوب تقديمه ؟

ملف الزبون المستأجر:

– نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.

– شهادة اثبات الحالة العائلية.

– شهادة ميلاد.

– شهادة إقامة.

–نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص.

– شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب للثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام.

– إثبات المداخيل المقدمة من قبل غير المقيمين مصادق عليها من طرف الخدمات القنصلية ذات الاختصاص الإقليمي.

– كشف حساب للثلاثة شهور الأخيرة.

–آخر ثلاثة تنبيهات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.

– جداول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء (التجار) اللذين تقدموا بالحصول على تمويل يفوق 20 مليون دج.

– آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء.

ملف الزبون المستأجر الشريك :

– نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.

– شهادة إثبات الحالة العائلية.

– شهادة ميلاد.

– شهادة إقامة.

–نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص.

– شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب للثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام.

– إثبات المداخيل المقدمة من قبل غير المقيمين مصادق عليها من طرف الخدمات القنصلية ذات الاختصاص الإقليمي.

– آخر ثلاثة تنبيهات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.

– جداول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء (التجار) اللذين تقدموا بالحصول على تمويل يفوق 20 مليون دج.

– آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء.

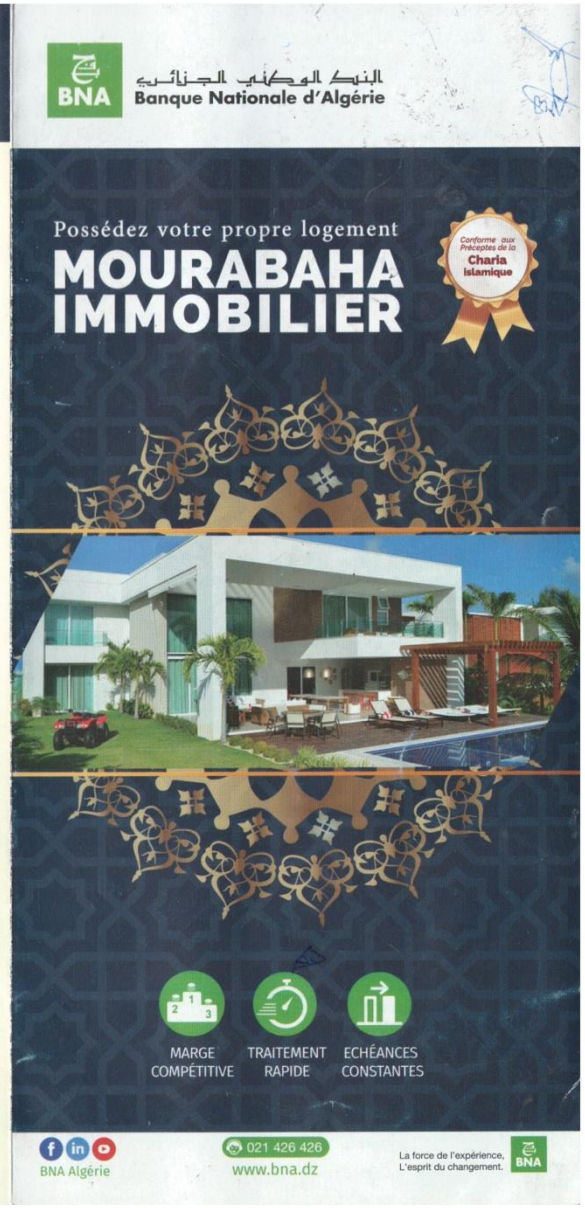

تملكوا سكنكم الخاص
مع المرابحة للعقار

ما هو ؟

هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار سكني.
"المرابحة العقارية" هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون (المشتري)، المشتري المشترك احتمالا (الزوج/الزوجة) والبنك (البائع).
يعدّ البنك الوطني الجزائري كأول مشترٍ تجاه (البائع) وكبائع تجاه (الزبون). يقوم البنك بشراء العقار نقدًا من البائع وإعادة بيعه للزبون بهامش فائدة معروف ومتفق عليه مع المشتري.

ماهي الشروط ؟

- شرط الجنسية الجزائرية.
- السن أقل من 75 سنة.
- أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتا ومنتظما وبمبلغ يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار (40 000.00 دج).
- الأهلية القانونية.

كيف يعمل ؟

- اختاروا العقار الذي ترغبون في الحصول عليه.
- يشتري البنك العقار من المرقي أو من عند أحد الأفراد.
- يقوم البنك ببيعه لكم بهامش ربح متفق عليه مسبقا.
- سعر البيع موزع على فترة تصل إلى 40 سنة، مع أقساط شهرية ثابتة.

ماهي المزايا ؟

- منتوج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90٪ من سعر العقار.
- فترة سداد 40 سنة (في حدود سن 75 عامًا).
- هامش ربح تنافسي.

الملف المطلوب تقديمه :

- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- شهادة اثبات الحالة العائلية .
- شهادة ميلاد.
- شهادة إقامة.
- نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص.
- شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب للثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام.
  إثبات المداخيل المقدمة من قبل غير المقيمين يجب أن يتم المصادقة عليها من طرف الخدمات القنصلية ذات الاختصاص الإقليمي.
- كشف الحساب للثلاثة شهور الأخيرة.
- آخر ثلاثة تنبيهات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.
- جداول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء (التجّار) الذين تقدّموا بالحصول على تمويل يفوق 20 مليون دج.
- آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

رقم: 26

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

النافذة الإسلامية

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

-ملحق رقم :05-

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

الرئيس

رقم: 27

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من

طرف: **البنك الوطني الجزائري**

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

الاجارة المنتهية بالتمليك (العتاد)

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

-ملحق رقم :06-

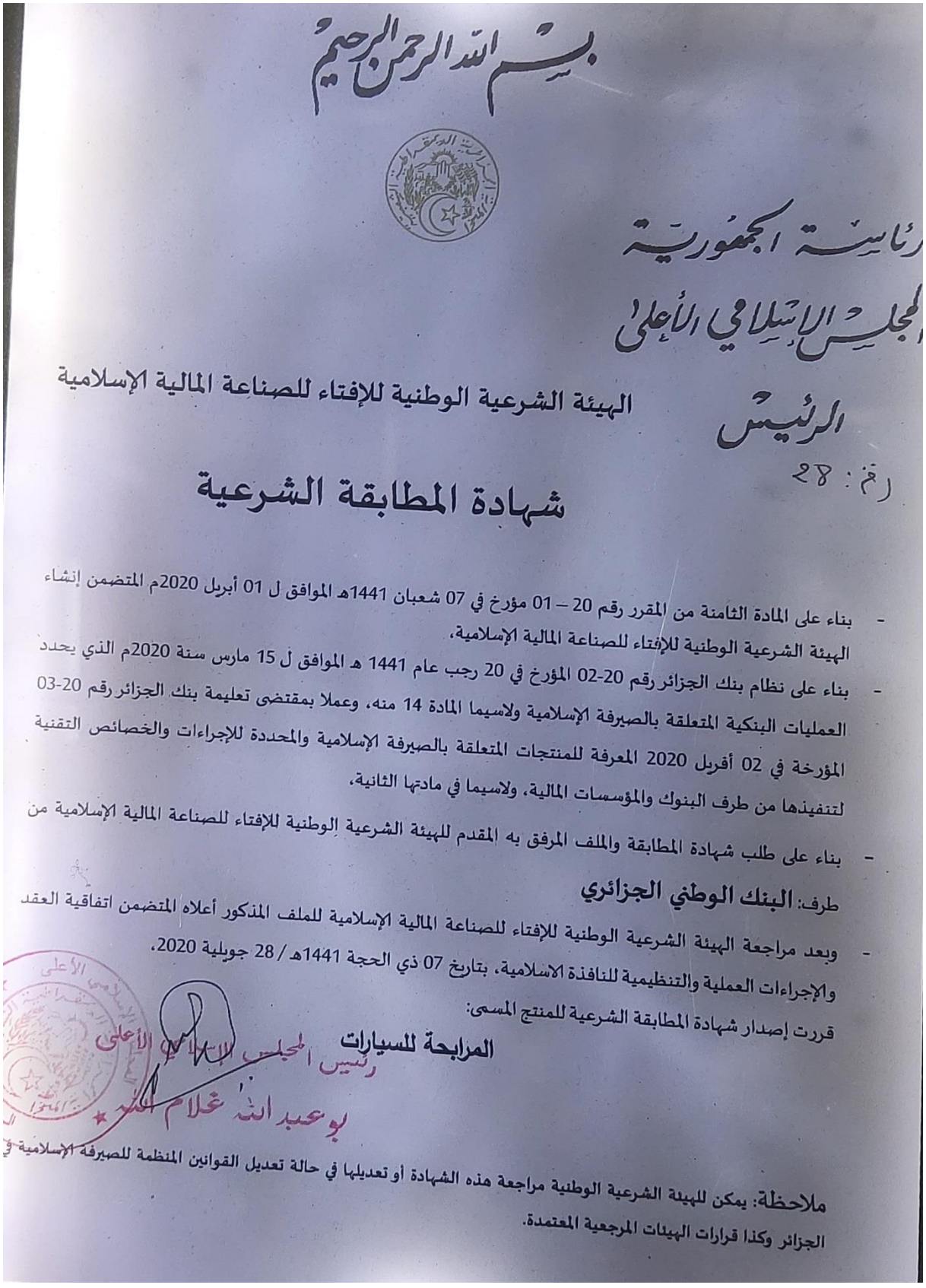

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الرقم: 28

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

المرابحة للسيارات

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

-ملحق رقم :07-

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

ر.م: 29

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

المرابحة للتجهيزات

المجلس الإسلامي الأعلى

بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

-ملحق رقم :08-

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

30: رقم

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

حساب الاستثمار الإسلامي غير مقيد

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

-ملحق رقم :09-

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

(رقم: 31)

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

حساب التوفير الاسلامي للشباب (القصّر)

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

-ملحق رقم :10-

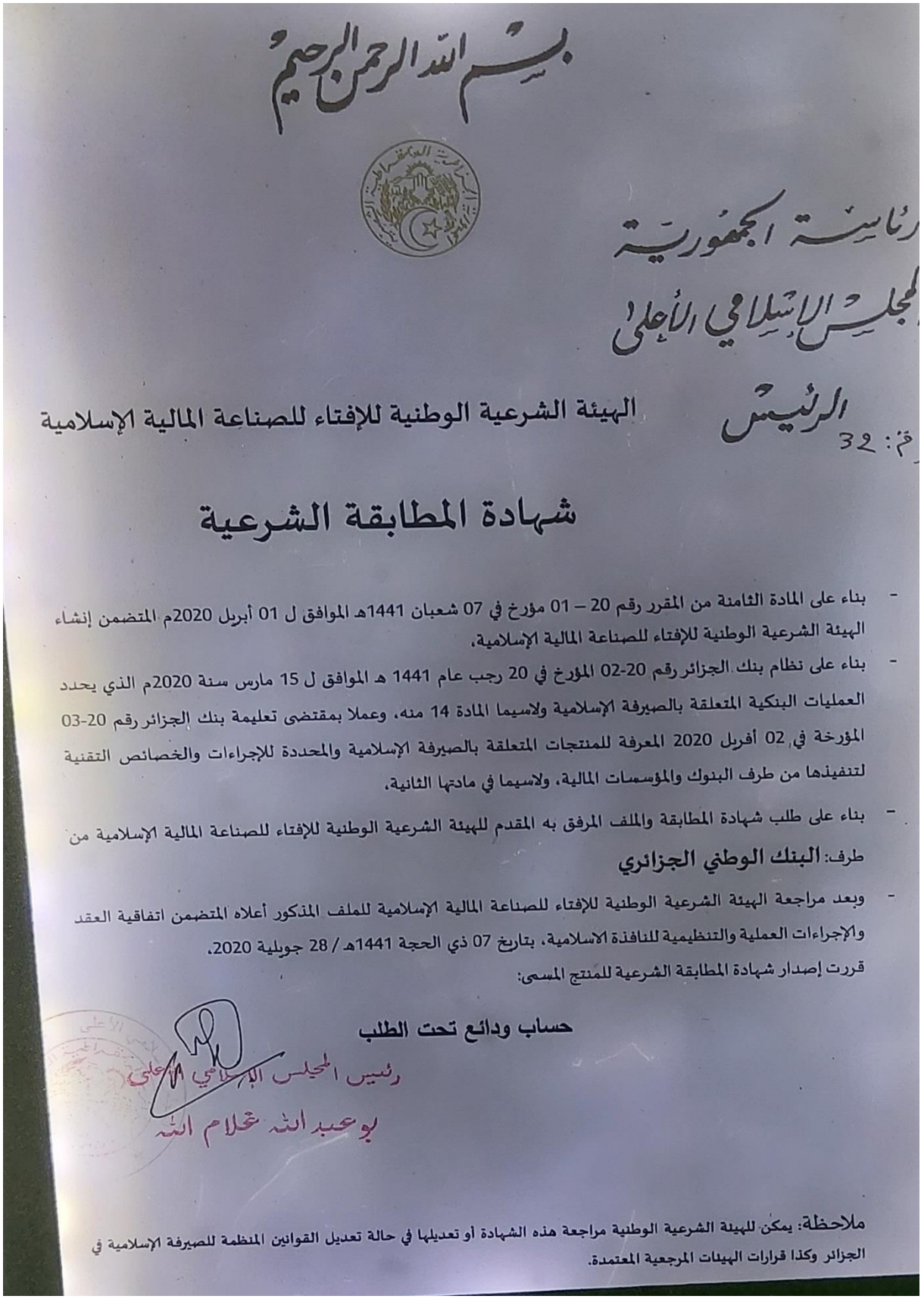

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس
ر ق: 32

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

حساب ودائع تحت الطلب

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

-ملحق رقم :11-

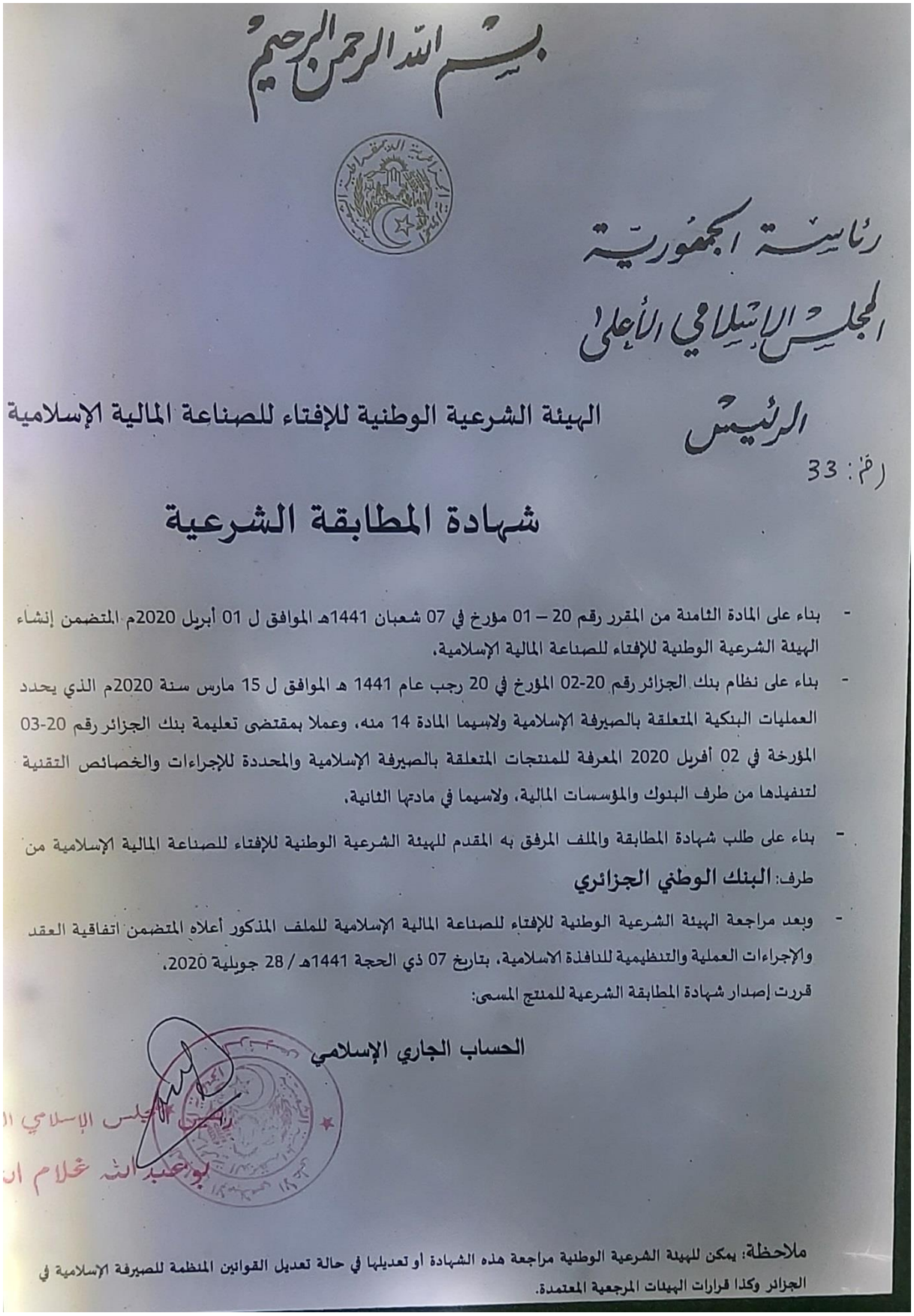

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

رقم: 33

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

الحساب الجاري الإسلامي

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

أبو عبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

-ملحق رقم :12-

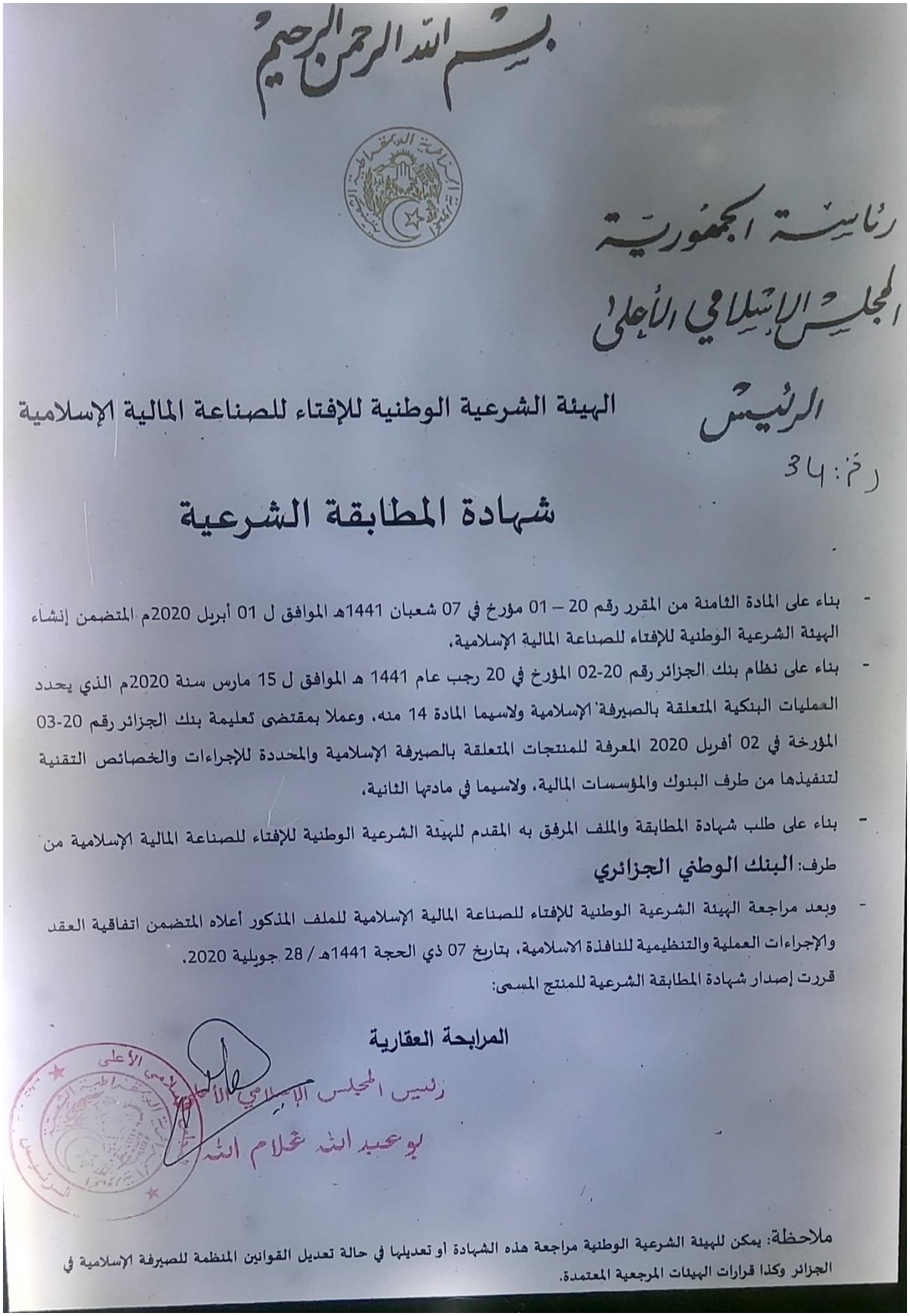

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

رقم: 34

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

المرابحة العقارية

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

أبو عبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

-ملحق رقم :13-

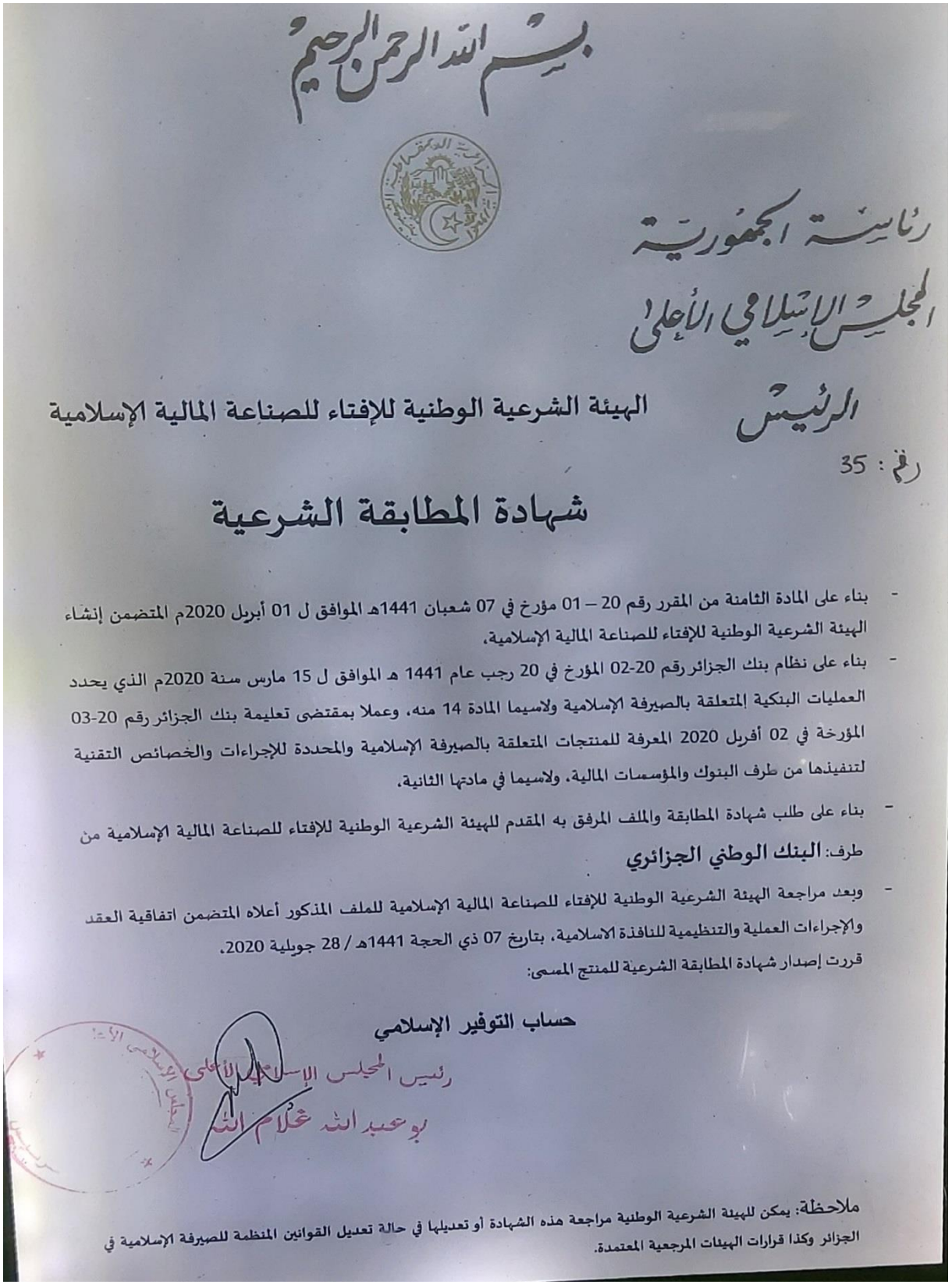

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

رقم : 35

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

حساب التوفير الإسلامي

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

–ملحق رقم :14–

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى دراسة مدى فعالية الصيرفة الإسلامية في البنوك ، و من اجل ذلك قمنا بدراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري على مستوى وكالة تيارت الرئيسية 540.

فالصيرفة الإسلامية تستمد أسسها من الشريعة الإسلامية لإرضاء شريحة كبيرة من المجتمع الإسلامي الذي يتجه لمنتجات الصيرفة و يفضلها على المنتجات الكلاسيكية.

حيث قام البنك الوطني الجزائري من اطلاق 64 شباك مخصص للصيرفة الإسلامية و 03 وكالات مخصصة حصريا لذلك و يعتزم تعميم المنتجات على كامل الوكالات كمشروع .

الكلمات المفتاحية : البنك الوطني الجزائري ، الصيرفة الإسلامية .

Résumé :

Cette étude vise à étudier l'efficacité de la finance islamique dans les banques , et pour cela nous avons menés stage pratique à la banque nationale d'Algérie au niveau de l'agence principale de Tiaret 540.

La finance islamique tire ses fondements de la loi islamique pour satisfaire une grande partie de la communauté islamique qui tend vers les produits islamique et les préfère aux produits classiques .

La banque nationale d'Algérie a lancé 64 guichets dédiés à la finance islamique et 03 agences exclusivement dédiés à la finance islamique et souhaite généraliser l'opération l'ensemble des agences comme projet .

Mots clés : Banque nationale d'Algérie ,La finance islamique .